27 . التصويت للاندماج

كان «الباريسان» يحقق مكاسب حول مسألة المواطنة. وكان ظنه أن أهالي سنغافورة سيكونون «مواطنين من الدرجة الثانية» في ماليزيا. فقد ضرب وتراً حساساً وأثار الذعر. عزمت على معالجة المشكلة مباشرة. لذا تحدثت في 3 حزيران عام 1962، في الذكرى الثالثة «ليوم سنغافورة الرسمي» إلى بضعة آلاف من الناس كانوا قد تجمعوا في بادانغ لمشاهدة مسيرة وحدات عسكرية،ومجموعات من طلاب المدارس، وعروض ثقافية. أكدت لهم أنه قبل أن تقوم ماليزيا سأوضح في الدستور أن مواطني سنغافورة سيكونون متساوين مع الجميع في الاتحاد.

رد عليّ ليم تشينغ سيونغ بسرعة مبيناً أن تعهدي ما هو إلا إقرار بأنه لا توجد مساواة بالنسبة لهم في الإندماج المقترح وترتيبات ماليزيا. لقد حصر الباريسان المسألة بهذه المشكلة فقط، وكنت مقتنعاً أنني إن استطعت إقناع التونكو بتغيير عبارة «سكان ماليزيا» وألا يثيروا عدم الموافقة وعدم رضاهم عن بعض الأمور الأخرى بالإضافة إلى اعتراضات زائفة. ولكنني لا أملك نفوذاً على التونكو، فالبريطانيون فقط من يملكون ذلك، نظراً لأنه كان يريد مناطق بورنيو. وقد وافق مور على أن قضيتنا مشروعة، وعرفت أنه سيفعل كل ما في وسعه لجعل الوزراء في بريطانيا يحثون التونكو على تغيير رأيه بشأن المواطنة. ولكننا كنا مختلفين أيضاً حول مسألة الاستفتاء.

وكان مور قلقاً لأن مشروع الاستفتاء الذي أجازته لجنة الاختيار،قد أوصى بأن يقدم أوراقاً بيضاء في الاقتراع، يشير إلى أن المصوتين المعنيين لا يرغبون في ممارسة حقهم في التصويت مع الاندماج أو ضده بأنفسهم، فإن القرار

سيتخذ بالأكثرية في الجمعية (مما يعني حزبنا). وكنت قد أدخلت هذه المادة لمواجهة الشيوعيين إفي أي ادعاء على التصويت بورقة بيضاء. وفكر مور بأنه إذا فكر الناس بالتصويت بورقة بيضاء احتجاجاً بأعداد كبيرة عندئذ يعتبر هذا تعبيراً عن اختيارهم. ورأى مور أن نعطيهم فرصتهم. وحاول أن يقنعني بالاستمرار في العملية، وأن نقول: إن الناس صوتوا بطريقة مشروعة وغير مزورة. وقد رفضت ذلك.

كتب مور في تقرير قدمه إلى وزير الخارجية، بصفته المفوض القائم على رأس عمله في 21 حزيران:

«في جواب عن اقتراحاتنا المتكررة طوال الأشهر الستة الأخيرة بأنه لن يؤخر الاستفتاء،كان يقول دوماً: إنه ينبغي أن يفعل ذلك حتى لا يبدو كرجل صيني باع سنغافورة إلى المالاويين... لذا يبدو أنه سيسير قدماً نحو استفتاء بشروطه، أي محسوب بعناية كي يضمن ألا يبقى وحيداً. ولعل الخطر الشديد الوحيد الآن أنه ستكون هناك مقاطعة واسعة للاستفتاء».

كان مصيباً في أمر واحد: كنت مصمماً على إجراء الاستفتاء، ومهمتي الفورية أن أجعل مشروع القانون يمر عبر الجمعية. وما إن نشر تقرير «لجنة كوبولد» حتى كان علي أن أقرر ما هي البدائل التي نقدمها إلى الشعب. كانت هناك مناقشات عامة لا تنتهي في الصحف، وفي الإذاعة،وفي ندوات عقدت في جامعة المالايو. ومع أن الجدل حول مشروع الاستفتاء نفسه استمر ما بين 27 حزيران حتى 11 تموز، في ثماني جلسات استمرت حتى منتصف الليل، كانت الخطب حارة ومكررة لأنه لا توجد مناقشات جديدة، بل تأكيدات حماسية ملتهبة لمواقف وآراء للفئات المتعارضة. وقدم تعديل حول المسألة الأساسية من قبل د.لي سيوي تشوه، وأيده كل من ديفيد مارشال وأونغ إينغ غوان باقتراح أن تكون الإجابة عن سؤال واحد في الاستفتاء ـ «نعم» أو «لا» للاندماج.

ثم تدخل ليم يوهوك مقترحاً طرح ثلاثة أسئلة: (آ) هل تريد اندماجاً وفقاً لما جاء في الورقة البيضاء. (ب) أم توافق على أن تكون سنغافورة دولة ضمن اتحاد المالايو. (ج) أم توافق على شروط لا تقل جودة عن تلك التي أعطيت لمناطق بورنيو الثلاثة؟ وسقط تعديل لي عند التصويت ووافق ليم يوهوك على ذلك. وكنت سعيداً بأن ليم قد اقترح ما كنت أنوي أن أفعله.

أثناء المداولات تلقى كل عضو في «الجمعية» رسالة تهديد مغلفة بغلاف رقيق،موقعة من الأولاد الكبار في النقابات، وطلاب الجامعة «النوادي الطلابية» التي يتزعمها «خريجو جامعة نانيانغ»، تدعوهم إلى التصويت على مشروع «الباريسان» ـ وإلا. في 29 حزيران حذرت الباريسان، أثناء مناقشة أحد الموضوعات في الجمعية، قائلاً : إذا كان الحديث الفاحش يؤدي إلى عمل فاحش فإن الرجال المتوحشين سيبعدون. وإذا وضعت القواعد جانباً لاستخدام الحجارة والقضبان الحديدية،عندئذ تتطلب المصالح العليا للسلام والأمن الناس استخدام القوة لقمعها. ومن أجل أن أشجعهم على السلوك السليم أكدت للدكتور لي بأن القوات العسكرية لن تستخدم طالما أن القواعد محفوظة.

بعد ظهر يوم 3 تموز 1962 أرسلت إلي هوي بواي،عضوة حزبنا في الجمعية التشريعية،رسالة استقالة من الحزب لأنها لم تُستشر بشأن القرارات السياسية المهمة. كان الشيوعيون قد ألحوا عليها ودفعوها إلى هذا في اللحظة الأخيرة.

أصبح لدى حزبنا الآن 25 مقعداً مقابل 26 مقعداً للمعارضين كافة. لقد أصبحنا حكومة أقلية. طلبت من مور الاجتماع معي ومع تشين تشي وكينغ سوي. وسأله كينغ سوي: هل إذا استقال حزبنا سيرى البريطانيون اندماجاً بعد استقالتنا؟ ورأى مور أن ذلك سيكون بالغ الصعوبة، نظراً لعدم وجود حكومة منتخبة تؤيده آنذاك. سألني مور أن أتصرف إذا كان ممكناً. فقلت له: سأحاول،ولكني طلبت منه أن يُخبر لندن أن الوقت الآن أصبح قصيراً جداً. كان علينا أن نناضل في «الجمعية» لمدة ثمانية أيام أخرى من المداولات والجدل قبل

أن يُتخذ قرار التصويت. قدمنا الاقتراح بـ 29 صوتاً منها 17 ـ 24 لحزبنا، وثلاثة «لمنظمة الاتحاد الوطني المالاوي» UNMO، واثنين للاشتراكيين مقابل 13 للباريسان، وصوت واحد لحزب العمال (ديفيد مارشال)، وثلاثة لـ UPP، (أونغ إينغ غوان). وامتنع هوي بوي تشو عن التصويت. واستطعنا تمرير المشروع بتأييد من حزب ليم يوهوك (SPA) ومنظمة UNMO التابعة لتونكو.

قبل شهر كان مور قد قدم لي فكرة عن المسودة الأخيرة لتقرير كوبولد ليختبر رد فعلي. كنت مهتماً بتوصياته. فجاء في كلمته «لا يوجد سبب من أجل مواطنة متفرقة في أراضي بورنيو، ووضع شروط تتضمن تنازلاً لفترة محدودة في امتحان اللغة بالنسبة لأشخاص فوق سن معينة». وبذا فإن جميع المولودين في الأراضي يمكن أن يحصلوا على الجنسية الماليزية. كانت هذه كارثة. سيصبح موقفي غير قابل للدفاع عنه وسيخفق الاستفتاء. سيكون هناك مقدار كبير من الامتناع عن التصويت أو عن الأوراق البيضاء.

أعطاني التقرير فسحة للتصرف. وبعد الجدل حول الاستفتاء مباشرة كتبت إلى مور لينغ لأشير إلى أن مواطني سنغافورة بوسعهم أن يصبحوا مواطنين ماليزيين بدون خلق أية مشكلات لأن «لجنة كوبولد» أوصت كذلك بأن الحقوق الانتخابية تمارس حيث يكون المواطنون مقيمين. بعبارة أخرى إن مواطني بورنيو سيصوتون في بورنيو ومواطنو سنغافورة سيصوتون في سنغافورة، لذا لا مبرر لخوف «التونكو» من أن يبتلعه صينيو سنغافورة بتصويتهم في مالايا. ثم كتبت إلى «التونكو» في 12 تموز كي أرسل إليه نسخة من هذه الرسالة ولكي أقترح أن حل المشكلة هو اتخاذ ترتيبات مماثلة بالنسبة إلى بورنيو وسنغافورة بدون أي إعاقة لمحتوى ما كنا اتفقنا عليه بشأن حقوق التصويت المحددة.

أرفقت مذكرة له ولساندي تضمنت أن الدافع الرئيسي للهجوم ضد الورقة البضاء من جانب الشيوعيين، كان ضد الصينيين: لأن 70 % من سكان الجزر هم من الصينيين، فإن «التونكو» لم يكن مستعداً لأن يقدم إلى سنغافورة ما كان يستعد لمنحه إلى مناطق بورنيو حيث 70 % السكان من غير الصينيين.

وهذا لايمكن دحضه إلا بإعطاء سنغافورة شروط بورنيو المفترض أنها أفضل. وقد بيّنت للبريطانيين أنهم إذا لم يضغطوا على «التونكو» كي يضمن لنا مواطنة متساوية، فإنني لن أكون مستعداً لطرح الاندماج أمام الجمعية البرلمانية. وما لم أقله ـ وهو أمر يدور في رؤوس تشين تشي وكينغ سوي و راجا وفي رأسي ـ أنه في تلك الحالة لن نرغب في المتابعة. وعلى «التونكو» والبريطانيين عندئذ أن يحصدوا النتائج.

بعد أن مرّ مشروع الاستفتاء قدم د.لي سيوي تشوه مشروع قانون يحجب الثقة عن الحكومة. وأجرى ليم يوهوك تعديلاً على هذا المشروع بإدانة الحكومة لعدم كبح شيوعيين معروفين وزعماء الجبهة الشيوعية لمنعهم من التلاعب والمناورة والسيطرة على منظمات مثل «باريسان سوسياليس». كان يتفاصح ويحرر نفسه من العبء. وكانت فرصة له كي يُبيّن كيف ضحى بكل شيء من أجل أن يعالج وضع الشيوعيين في فترة 1956 ـ 1957. لقد أراد الباريسان أن يقضوا على الاستفتاء والاندماج معاً عن طريق حجب الثقة، ولكن ليم يوهوك لم يشاركهم في ذلك ولم يوافقهم.

أصبح الناس أقل خوفاً من قوة الشيوعيين وتأكد لهم مدى ضعفهم وهشاشتهم بحيث بات المالاويون قادرين على معالجة أمرهم، وليس البريطانيون المستعمرين. هُزم تعديل ليم يوهوك بوصفه اقتراحاً بحجب الثقة أصلاً. وبعد أن خسر «الباريسان» المعركة حول مشروع قانون الاستفتاء وحجب الثقة، غادر التونكو إلى لندن في منتصف شهر تموز (يوليو) لإيجاد حل نهائي مع البريطانيين بشأن مناطق بورنيو. كان الوقت يمضي بسرعة والشيوعيون يبحثون يائسين عن وسيلة ما للحيلولة دون الاندماج.

وبعد يومين من خسارتهم التصويت أرسل 19 عضواً من أعضاء الجمعية بزعامة «باريسان سوسياليس» التماساً إلى «لجنة تصفية الاستعمار» التابعة للأمم المتحدة يعترضون فيها على الطريقة التي صيغت بها الأسئلة التي ستطرح

في الاستفتاء. وكان اثنان من أعضاء اللجنة، المؤلفة من 17 عضواً،من الكتلة الشيوعية، أما غالبية الأعضاء فكانت من الأفرو آسيويين ممن كان لحكوماتهم ممثلون في كوالا لامبور وسنغافورة ويعرفون ما كان يجري. ولما كان عملهم هذا لا يحقق أية نتيجة،فقد أبرقت إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت أعلمه بأن الالتماس الذي قدمته المعارضة كان جزءاً من لعبة السياسة الداخلية في سنغافورة. وأن اللجنة إذا كانت تريد أن تأخذ الالتماس بعين الاعتبار فينبغي أن تسمع رأي الحكومة أولاً. وقد كنت مستعداً أن أضع بين يديها حقائق الوضع الذي يحتاج إلى دراسة عن قرب.

في البداية ساعدنا المندوب الهندي بقوة،تأكيداً لوجهة نظر نهرو التي جرى التأكيد عليها في دلهي في شهر نيسان من ذلك العام بأنه لا يوجد بديل لماليزيا. قال: إنه لما كانت سنغافورة، بالإضافة إلى كامبوديا وتونس ودول أفرو ـ آسيوية أخرى، لديها حكومة منتخبة بحرية، فإن أعمالها لن تُراجع من قبل اللجنة. ثم غيّر رأيه على نحو غير متوقع، ربما بسبب رغبتي في المشاركة. في اليوم التالي،قالت الأمم المتحدة: إن اللجنة التي صُوّت عليها بنسبة 20-10 من الأصوات من أجل العمل، قررت أن تقابل وفداً من جمعية سنغافورة التشريعية كان يعارض الاستفتاء ويطالب بمراقب من الأمم المتحدة. كان د. لي سيوه تشوه شديد الابتهاج. ولكنني لم أكن غير سعيد بالنتيجة،كنت واثقاً من أنني أستطيع أن أدحض جميع الباريسان ومارشال، وفي 20 تموز قدمت طلباً رسمياً إلى اللجنة للمثول أمامها.

وبعد يومين انتقلت أنا وكينغ سوي إلى نيويورك مع مساعدي الشخصي تيو يك كوي. أردت أن أتحدث إلى اللجنة أولاً، ثم أترك إلى لندن أن تضم «التونكو» وماكميلان بعد أن أنهيا مناقشتهما حول أراضي بورنيو. كانت طائرتنا من نوع سوبر كونستيليشن، ذات أربع محركات تيوربو وهي الطائرة الرئيسية العاملة لعبور المحيطات. استغرق الطيران قرابة يومين من سنغافورة إلى نيويورك عبر

سايغون وغوام وهاواي ولوس أنجيليس. كنت أنا وكينغ سوي نعمل أثناء الطيران على إعداد مدافعة نقطة بعد نقطة من المذكرة الطويلة المؤلفة من 19 نقطة التي ساعد مارشال الباريسان في وضع مسودتها. وما إن نقلت حقائبي إلى فندق مانهاتين حتى رحت أبحث عن تيو. إذ وجدته مضطجعاً على ظهره في السرير يغط في نومه بثيابه وحذائه وقد أنهكه التعب تماماً. كان يعكف على طبع مذكرات لا تنتهي لكينغ سوي ولي لمدة 48 ساعة.

كان البريطانيون ما يزالون مسؤولين عن شؤوننا الخارجية وقد جاء موظف من بعثتهم إلى الأمم المتحدة لمقابلتنا في المطار. كانوا حرفيين من الدرجة الأولى. فهم يعرفون كل خطوة إجرائية ينبغي اتخاذها، وقد قادوني إلى مقابلة الأناس المختصين من أجل مباحثات تمهيدية. وقد نصحوني ألا أجري أية مناقشة طويلة ومتعبة للجنة بل أن أعود إلى الموقف الذي اتخذ سابقاً من قبل الوفد الهندي القائل بوجود حكومة منتخبة في سنغافورة وألا تشغل اللجنة نفسها بما تم تقريره.

أثناء المناقشة سلمت المذكرة التي تبين دفاعنا في مواجهة اتهامات المعارضة بأن شروط المذكرة حرمت الشعب من حق المعارضة الديمقراطية، وخلال فترة ساعتين تمت مراجعة كل نقطة. قلت: إنهم كانوا مخطئين في سعيهم إلى الإبقاء على الاستعمار في سنغافورة من أجل مصالحهم الخاصة، وقد عملوا ضد حكومة منتخبة ودستورية،كانت تريد استقلالاً فورياً. يا له من موقف متناقض. وتفسير ذلك أن سنغافورة عندما تنضم «للاتحاد» فإن النضال لن يستمر ضد المستعمرين البريطانيين،بل ضد حكومة منتخبة شعبياً اكتسبت الاستقلال للبلاد. وفي غضون ذلك كان لدينا صلاحية كاملة لتنفيذ الاندماج بدون استفتاء على الإرطلاق.

بعد مدافعتي قام د.لي سيوه تشوه بمدافعته ثم طلبت الرد وتمت الموافقة على طلبي. قلت: إنه من دواعي السخرية أن كلا المتحدثين باسم المعارضة، د.لي وودهول، من مواليد مالايا،وليس سنغافورة، وإن وودهول المواطن المالاوي

قد سافر إلى نيويورك بجواز سفر مالاوي. والأكثر من ذلك أنهما لم يكونا يمثلان الأكثرية، لأنهما عندما تحديا الحكومة في اقتراح عدم الثقة لم يستطيعا الحصول إلا على 16 صوتاً فقط من أصل أصوات الجمعية الواحدة والخمسين. كنت أنا وكينغ سوي متعبين من رحلتنا،ولكن كنا مصممين على أن نطرح نفسينا كأفرو ـ آسيويين. وقد استطعنا بسلوكينا، ونبرات صوتينا وإيماءاتنا وطريقتنا في التأكيد المعبر اللتين عالجنا بهما جميع المسائل أن نتأكد أن اللجنة لا يمكن أن تخطئ معنا بسبب ترهات من جانب البريطانيين والمالاويين. كان السير هيوفوت، الممثل البريطاني الدائم في الأمم المتحدة مسروراً بجهودنا. قال: إن عضوي الجمعية لم يتركا مجالاً للشك في أن حزب العمل الشعبي (PAP) كان في وضع قوي بوجود رئيس وزراء مناضل، وليس بوجود دمية تابعة إلى المملكة المتحدة.

غادرنا في تلك الليلة ذاتها إلى لندن. فلم يكن لدي إلا القليل من الوقت. كان التونكو يجري محادثاته مع ماكميلان، وهذا هو الوقت المناسب للضغط عليه بحضور البريطانيين في مسألة المواطنة (الجنسية) وتسويتها. لذا لم أتوقف في نيويورك لأستمع إلى مطالعات مارشال. كان الانطباع الذي تركه لدى اللجنة أفضل من انطباع د.لي. ولكنه لم يستطع أن يمحو الانطباع الأعمق الذي تركته أنا على أعضائها. بيد أن اللجنة قررت ألا تتخذ أي قرار تجاه الالتماس.

وصلنا مطار هيثرو يوم الجمعة 27 تموز في الساعة 11.15 ليلاً. كنت أنا وكينغ سوي متعبين من عناء السفر الطويل، ولكن لم يكن لدينا وقت للراحة. فبعد أن وصلنا إلى فندق هايد بارك، حيث نزلنا توجهنا إلى غرفة الطعام في الوقت المحدد لتناول الغداء مع سيلكيريك، والذي لخص لنا ما حققه من تقدم في مباحثاته مع «التونكو» حول مناطق بورنيو، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر التقينا بدانكان ساندیز في وزارة علاقات الكومونولث. كان علينا أن نتابع الأمور مهما بلغ بنا التعب والعناء.

وفي اليوم التالي تناولت الشاي أنا وأمين سري الخاص ستانلي ستيوارت، وكينغ سوي مع «التونكو» في فندق ريتز. وكالعادة لم نناقش موضوع الجنسية مع التونكو مباشرة. ولكنه كان في حالة مزاجية رائقة، فقد سوى تقريباً جميع المسائل العالقة مع البريطانيين حول بورنيو أخيراً. كانت المؤشرات جيدة. وبعد الظهر، فيما كان التونكو ينال قسطاً من الراحة مثله رزاق في اجتماع مع دانكان ساندیز في وزارة علاقات الكومونويلث. لا أعرف ماذا دار بين ماكميلان والتونكو، ولكن ساندیز أوضح بصراحة لرزاق أن هذه المسائل ينبغي أن تُحل قبل أن يوقع البريطانيون الاتفاقية المتعلقة بأراضي بورنيو. حوّل رزاق موضوع الجنسية الماليزية من حيث المبدأ لمصادقة التونكو. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام.

ما يزال لدي مخاوف. فبدون إقناع البريطانيين للتونكو لن أحصل على هذه الموافقة،وكنت أخشى أنه ما إن تُعلن دولة ماليزيا فإنهم لن يكونوا قادرين على التدخل بصورة أكبر لصالح سنغافورة. في تلك الأثناء لم نكن قد أرسينا قواعد علاقة عمل متينة ما بين «التونكو» ورزاق. لقد كانا شخصيتين مختلفتين تماماً. فرزاق تساوره الشكوك والتردد، ويفكر ملياً. ولا يوافق على بند من البنود إلا بعد جدل ومناقشات مطولة، ويرجئ قراره إلى اليوم التالي. وهو شغوف ومهتم جداً بالتفاصيل، وكان نائباً جيداً للتونكو، الذي لم يكن يُعنى بالتفاصيل. والذي استطاع أيام دراسته أن يبني شبكة من الأصدقاء والمؤيدين في أوساط الطلاب المالاويين في إنجلترة، ومن بينهم أولاد سلاطين الملايو التسعة.

في الساعة العاشرة صباحاً، 30 تموز،توجهت أنا وكينغ سوي إلى اجتماع رسمي مع «التونكو» ورزاق في فندق «ريتز»، وبقينا حتى وقت الغداء. صادق التونكو على ما وافق عليه رزاق. قلت: إنني سأبعث برسالة تسجل هذا وسألته أن يصادق على ما أكتب. وصادق التونكو بالفعل على أن سكان سنغافورة سيعتبرون مواطنين ماليزيين. عدت إلى هايد بارك وقدمت المسودة الأخيرة وهذا نصها:

«بعض الناس يجدون صعوبة في فهم عدم وجود فرق ما بين وصف سكان سينغافورة بـ «مواطنين» أو «مقيمين» في الاتحاد الجديد لماليزيا لذا وافقنا على أنه لما كانت هذه المسألة مسألة تسمية، وقد طال التفكير فيها من قبل بعض قطاعات الشعب على أن تعدل الفقرة 14 من الكتاب الأبيض بحيث يصبح «المقيمون» في سنغافورة «مقيمين» في دولة ماليزيا بدلاً من مواطني ماليزيا».

أرفقت بياناً مشتركاً للمدعي العام المالاوي والمحامي العام في سنغافورة، يؤكد الوضع الدستوري بالنسبة إلى حقوق التصويت،والتي تتضمن أن يصوت شعبنا في سنغافورة فقط،وأن يبقى هذا بدون تغيير.

أجاب «التونكو» في رسالة و(في اليوم التالي) من عنوانه في فندق ريتز في لندن:

«أؤكد أن ترتيبات المواطنة بالنسبة إلى سكان سينغافورة ستبقى بالصيغة التي تم الاتفاق عليها بين حكومتي اتحاد المالايو وسنغافورة في الفقرة 14 من «كتاب سنغافورة الأبيض» لعام 1961».

وقد كان ذلك ما أحتاجه. إذ لما كان الشيوعيون لم يخلقوا مشكلة من ذلك،فإنهم لن يجعلوا الأمر سهلاً بالنسبة إلي لأنني قلبت الطاولات عليهم. لم يعد لديهم إلا القليل من القلاقل لإزعاجي،وما كنت سأعطيهم الوقت قبل الاستفتاء كي يخلقوا متاعب جديدة يستغلونها.

لم أكتشف حتى الآن كيف أقنع البريطانيون ـ ربما بمساعدة الأوستراليين ـ «التونكو» أخيراً بتغيير رأيه. لعل ساندیز،الذي كان صلباً في التفاوض، أخبره أنه إذا لم يكن ثمة جنسية واحدة لن تكون مناطق بورنيو له، ولن يكون هناك اندماج في تلك الأمسية. في الساعة السابعة عقد ساندیز الاجتماع الأخير مع «تونكو» ورزاق، وكينغ سوي وأنا لنختتم الأمور. طلبت ألا تنشر اتفاقية الجنسية حتى تتاح لي الفرصة للإعلان عنها بصورة درامية في سنغافورة في الوقت المناسب.

بقيت مشكلة الشيوعيين. فقد علمت من سيلكيرك عند وصولي إلى لندن أن «التونكو» ما يزال مصراً على اعتقال جميع مثيري الشغب قبل أن تصبح سنغافورة عضواً في «الاتحاد». ولكنه كرر أن البريطانيين غير متحمسين لاتخاذ إجراء ضدهم وأنهم يفضلون أن تتم هذه العملية على يد الحكومة الماليزية بعد الاندماج. ارتحت كثيراً. بات البريطانيون الآن يحملون عبء معارضة «التونكو». عدلت موقفي عند ذاك لأوضح أنه ما إن يتم التوصل إلى الاستفتاء بنجاح،سأكون مستعداً لتأييد فكرة التطهير قبل تدشين دولة ماليزيا.

ولكن سيلكيرك كتب إلى ساندیز في 27 تموز:

«ينبغي أن أُبين لك خطورة هذه السياسة للأسباب التالية:

1 ـ الاعتقال التعسفي بدون دليل قاطع مقنع سيعزز المعارضة في سنغافورة ويؤذي زملاء لي، مما قد يسبب إسقاطه.

2 ـ سيصبح من الواضح تماماً أن ماليزيا قد فرضت من قبل الإنكليز، دون اعتبار إرادة الشعب المعني ـ وعندئذ قد يبدو أن خططنا في الاحتفاظ بقواعدنا ستجعل التونكو يبدو وكأنه صنيعتنا.

3 ـ سيكون من الصعب جداً الدفاع عن موقف كهذا في البرلمان هنا أو في الأمم المتحدة،حيث يعمل الروس ضد ماليزيا.

«لا توجد أية حجة راسخة يمكن تفسير لماذا لا يتخذ هذا الإجراء الذي قد يكون ضرورياً للأمن من جانب الحكومة الماليزية بعد إعلان ماليزيا».

وما لم يقله سيلكيريك إنه قد تحدث أعمال عنف وشغب، يمكن أن تسبب وصمة عار على البريطانيين. وأكد ساندیز أنه لا يستطيع أن يوافق مسبقاً،حتى من حيث المبدأ،على سلسلة من الاعتقالات في سنغافورة بدون أن تتاح له الفرصة للنظر في حالات الأفراد المعنيين. إذ لا بد من تقديم حالة معقولة،ولا يعني الحكومة البريطانية أن تبادر بهذه المسألة. ولكن إذا أبدى جميع المعنيين

استعداداً لتحمل نصيبهم من المسؤولية، فإن الحكومة البريطانية ستتحمل نصيبها، ولن تخزل الآخرين. وعلى «التونكو» أن يسوي هذا الموضوع في الوقت الحاضر.

كان «التونكو» يتحدث بصراحة غالباً عن أرقام وألوان وأحلام الحظ لديه. وكان يأخذ ذلك بجدية. وفي لندن رأى حلماً جميلاً يرتبط بالأبراج، قال: إنه يبشر بالنجاح. ولما كانت اتفاقية ماليزيا ستوقع في الأول من آب، وهو يوم حظه، فقد ذهب إلى بائع مجوهرات قرب «قوس بورلينغتون» كي يوصي على خاتم ذهبي برموز الأبراج بهذه المناسبة. وعندما استلمه أصيب بخيبة أمل لأنه يحمل رموزاً غريبة، وليست رموز الأبراج التي كان يعرفها. وجاء كينغ سوي لإنقاذه مؤكداً له أن الرموز تمثل تلك الأبراج.

ومع هذا فقد كان «التونكو» مسلماً حر التفكير غربي الثقافة من جيل ما قبل الحرب. كان محباً للحياة ومقبلاً عليها. وكشأن بقية المسلمين في بريطانيا من جيله كان يأكل ويشرب بحرية ويحب الخيول والنساء. اختير ذات مرة مساعد مدع عام في قضية طلاق في بريطانيا لمحام بريطاني كانت زوجته قد ارتكبت الزنى. وقد انتشرت أخبار القضية في الملايا قبل أن يصبح رئيساً للوزراء عام 1955، وزادت من تأييده الشعبي. وبعد اعتزاله السياسة في السبعينيات أصبح مسلماً صالحاً يكرس جلّ وقته لمتابعة قضية الوحدة الإسلامية بوصفه الأمين العام لـ «منظمة المؤتمر الإسلامي».

كان «التونكو» شخصاً محباً على الطعام،لديه كثير من القصص القصيرة التي يرويها بطريقة ساحرة. وكان هدفه في الحياة السعادة،وكان يقيس بعصا القياس التي يحملها ما إذا كان وضع ما سيجعله سعيداً أو تعيساً. وعندما كان أمر ما يجري على ما يرام كان يقول بفخر: «أنا أسعد رئيس وزراء في العالم». وكان يضيف أن هدفه بالنسبة لملايا ليس الثروة أو العظمة أو المجد، بل السعادة في بلد بدون كراهية أو قلاقل، وحين كان يسعى إلى أن يؤكد لشعوب بورنيو

مكانتهم في «الاتحاد» كان يخبر الصحافة أن هدفه سيتوسع الآن ليشمل ماليزيا كلها. ولكن الأمور لم تكن هكذا بالنسبة إلى شعبي بورنيو وسنغافورة اللذين لم يكونا معتادين على قياس سعادتهما بهذا المقياس.

لم يكن لديه ادعاءات بشأن قدراته ولا كوابح بشأن وصف قدرات رفاقه المالاويين. كان صريحاً للغاية في التواضع،معترفاً أن والده المالاوي، السلطان، كان ضعيفاً، وأن قوته جاءت من أمه التي تنتمي إلى «التاي». وكان يقول: إن المالاويين ليسوا نابهين جداً كما ليس لهم مطالب، ولهذا يسهل إرضاؤهم. فكل ما كان يحتاجه هو أن يقدم لهم ما هو أكثر قليلاً، وكانوا سعداء للغاية. هذه الآراء كانت مشابهة لتلك التي عبر عنها د. مخاتير محمد في كتابه «أزمة المالاي» المنشور عام 1971. كتب يقول: «مهما كان الذي يستطيع المالاويون تقديمه فإن الصينيين يستطيعون تقديمه بشكل أفضل وأرخص. إنهما من عرقين وبيئتين مختلفتين». وبعد بضع سنوات في عام 1997، أي عندما أصبح رئيس وزراء ماليزيا قال: د.مخاتير محمد «إنه غيّر موقفه ولم يعد يعتقد بما كتبه في (أزمة مالاي)».

ولكن في الستينيات،كان «التونكو» ينظر إلى المسؤولين والوزراء في غرفة مكتبه أو بعد الغداء ويقول: «هؤلاء الرفاق لا يستطيعون القيام بالأعمال التجارية. ليس لديهم فكرة حول كيفية صنع الثروة. أما الصينيون فيستطيعون ذلك. فهم يعرفون كيف يكسبون المال، ومن الضرائب المفروضة عليهم سوف ندفع للحكومة. ولأن المالاويين ليسوا أذكياء كثيراً وليسوا مهرة في شؤون الأعمال والتجارة فينبغي أن يعملوا في دوائر الحكومة، والشرطة والجيش». كان لديه فلسفة بسيطة تفيد: إن دور المالاويين هو ضبط جهاز الدولة، وإعطاء البراءات وجمع العوائد، والأهم من ذلك كله أن يضمنوا ألا يُعزلوا. فخلافاً للصينيين والهنود الذين لديهم الصين والهند للعودة إليهما، هم ليس لديهم أي مأوى آخر يذهبون إليه. بطريقته الناعمة والمهذبة في الحديث كان عارفاً بتصميمه على المحافظة على هيمنة المالاويين وأنهم وسلطانهم سيبقون سادة البلاد.

كان رزاق يقهقه بصعوبة عندما كان «التونكو» يتحدث عن آرائه المكررة والصريحة تجاه مواطنيه المالاويين. كانت تجعله قلقاً. كان يرى أن هذه الآراء تقلل من قدرتهم ولن تكون مقبولة لدى الجيل الأكثر شباباً ـ فهو نفسه قد أنهى امتحانات الحقوق في نصف الوقت الذي يمضيه كثير من الطلاب الصينيين. ربما يكون «التونكو» قد أمضى سنوات طويلة حتى أنهى دراسته، ولكن ذلك يعود ـ كما يقول عادة ـ إلى أنه أمضى كثيراً من الوقت مع النساء.

وعند الساعة السابعة مساءً في الأول من شهر آب وقع «التونكو» وماكميلان الاتفاقية التي ستخلق دولة ماليزيا، وقد تأخر الاحتفال يوماً واحداً كي يصادف الشهر الثامن «المحظوظ» من السنة بالنسبة للتونكو. وقع حاكما شمال بورنيو وساراواك باسم أراضي بورنيو. وأشير إلى سنغافورة وبروناي في بيان مشترك بعد أن استغرق ذلك أسبوعين من المباحثات التي سبقت الاحتفال. كان سلطان بروناي يتطلع إلى شروط أفضل. وكذلك فعلنا نحن.

أكد تقرير لجنة كوبولد في الوقت نفسه أن الاتفاقية قد وقعت. وقد كانت مدونة بعناية وتعرض الوضع بوضوح كبير. وكان تقويم اللجنة لرغبات شعب بورنيو أن ثلثهم كان يؤيد ماليزيا بقوة، بدون اهتمام بالصيغ والشروط. وأيد ثلث آخر قيام ماليزيا ولكنه طالب بضمانات. وكان الثلث الثالث موزعاً ما بين تفضيل استمرار الحكم البريطاني لبضع سنوات،وبين فئة «ترفض قيام ماليزيا بأية شروط إلا إذا تحقق الاستقلال والحكم الذاتي أولاً»، بكلمات أخرى كان كوبولد يرفض من جانبه طلباً من «أراضي بورنيو» بحق الانسحاب أثناء فترة تجريبية. كان الأمر محسوماً.

قرر كينغ سوي العودة إلى سنغافورة قبلي ووصلها في 3 آب. وأعلم الصحفيين، وهو يشرب نخب ماليزيا،بمزاج رائق أن لدى الحكومة ورقة رابحة ستلعب بها في الوقت المناسب.

رغم أنني أنجزت عملي فقد بقيت في لندن كي أظل مع «التونكو»، الذي كان يعتقد بقوة أن الحياة لم تطمنه حتى خلال المناقشات. كان يحب تمضية بعض الوقت وهو يتمشى عند «قوس بارلينغتون» قرب ريتز كي يشتري حزامات الخصر أو محارم كما كان يفعل في شبابه في إنجلترة. كنت أرافقه، وفي إحدى المرات، انضممت إليه في شراء صدرية رمادية اللون لم أكن أحتاجها. وعلى غداء قدمه لنا ماكميلان وحضره ساندیز التقطنا صوراً معهما خارج مبنى الأدميرالية وقد ارتدينا صدريتينا الجديدتين. ولما كنا بعيدين عن مسامع «التونكو» فقد شرحت لماكميلان مصاعبي في التعامل معه، وعلّق ماكميلان قائلاً «التونكو» مثل نبيل إسباني. ذلك هو عالمه». ما كان بوسعي إلا أن أوافق، فماكميلان نفسه كان يتصرف مثل نبيل إسباني ولكن بأسلوب عصري فهو يحسب فوائد كل خطوة قبل أن يتحرك. أما «التونكو» فقد كان نبيلاً إسبانياً يتوقع من العالم أن يسير وفق نمط تفكيره.

في الثامن من آب ـ وهو يوم فأل شديد آخر للتونكو ـ عدنا إلى سنغافورة على متن طائرة شركة كانتاس، ووصلنا في اليوم التالي. وفي اليوم الذي تلا وصولنا رافقته في رحلة جوية خاصة لشركة طيران المالايو إلى كولا لامبور حيث استقبل بحفاوة كبيرة في المطار. وشاركني بكرم بأكاليل الزهور التي قدمت إليه،وأعطاني الفرصة كي أتحدث إلى أول جمهور مالاوي يقابلني. ثم ركب السيارة المكشوفة بزهو باتجاه قصر الرئاسة وقد اصطف آلاف الناس على طول الطريق. وقد جعلني أشاركه المجد ثانية بوقوفي إلى جانبه في السيارة. كنت من المقربين إليه.

ولكن يبدو أن «الباريسان» عرفوا شيئاً مقدماً. فعند توقيع الاتفاقية في لندن، سمع مارشال في الأمم المتحدة في نيويورك أن التونكو وافق، تحت ضغط البريطانيين والأوستراليين على جنسية ماليزية مشتركة. لم أعرف من أعلمه بذلك،ولكنه لم يستطع أن يكتم الموضوع. فقد أعلم وكالات الأنباء بذلك على

مع رئيس الوزراء هارولد ماكميلان ووزير الخارجية دانكان ساندیز خارج مقر الأدميرالية، تموز 1962 بعد غداء قدم لي وإلى التونكو وقد ارتدى كلانا صدرية رمادية اللون.

التونكو يشاركني بتواضع بحزامه الوردي عند وصولنا إلى مطار كوالا لامبور بعد محادثات لندن في شهر آب 1962.

الفور، وبذلك وصلت الأنباء إلى سنغافورة. وهذا ما حرمني من عنصر المفاجأة، ولكن لما كان الخبر لم يتأكد من قبل أية جهة رسمية لدينا فقد ظل الشك قائماً. فما قاله مارشال في نيويورك: ربما كان من أجل التخفيف من حدة موقفه ضد ماليزيا. ومهما كان الباعث فإن تأثيره كان عظيماً. فقد تأكد الآن أنه يحظى برضى الحكومات البريطانية والأسترالية والملاوية، وبات يخشى أنه إذا ما اتبع خط «الباريسان» المعادي لماليزيا فسيلقى المعاملة نفسها التي كان يمكن للتونكو أن يلقاها منهم.

لم يكن وحيداً في ذلك. بل كان ليم تشين سيونغ في مشكلة لأن جميع أنصاره لديهم أفكار أخرى. وقد حذره كثيرون من أن يطرح فكرة الأوراق البيضاء مجدداً. واستناداً إلى مصادر «الفرع الخاص» فإن ليم أجاب: أنه لا يوجد بديل. بعد خمسة أيام أخبره رئيس تحرير مجلة «نادي سنغافورة الاشتراكي» أنه لا يستطيع أن يدعو صراحة إلى أوراق بيضاء.

في 14 آب أعلنت عن أسبوعين من الحملات الفعالة لإجراء الاستفتاء يوم السبت في الأول من أيلول. أكدت أن جميع سكان سنغافورة سيصبحون مواطنين ماليزيين بصورة آلية. وقرأت مقاطع من رسالتي في 30 تموز إلى التونكو وجوابه عنها في 31 تموز مؤكداً أقوالي. وكان ذلك ضربة قاصمة للقوى المعارضة للاندماج.

أوقفت نقابات وجمعيات ليم الثقافية اليسارية جميع نشاطاتها من أجل حشد أعضائها لحملة الأوراق البيضاء في التصويت. ونشرت الصور والأعلام والمنشورات والملصقات في المدينة على أعمدة الإنارة والجدران. كما راحت تتجمع الحشود في كل ليلة، وكان أكبرها وأكثرها عدداً تلك التي نظمها الباريسان. ولكن في غضون 24 ساعة من إعلاني، تعهد كوتيك كين، رئيس غرفة التجارة الصينية عن تأييده للخيار (آ) صيغة الحكومة للاندماج. كان مصمماً على ألا يخسر صينيو سنغافورة جنسيتهم نتيجة للمناورات السياسية

«للباريسان». وكانت هذه نقطة تحول، فقد اختارت الجماهير الناطقة بالصينية، وغير الملتزمة باليسار الشيوعي والتي واجهت قراراً مهماً يتعلق بأوضاعها الشخصية ومواطنيتها، أن تصغي إلى زعمائها التقليديين.

في 14 آب سأل ليم أحد كوادره، وهو صحفي شيوعي يعمل في صحيفة «نانيانغ سيانغ باو»، لماذا لم ينشر بيانه حول الاندماج في صحيفته؟. وكان من الواضح أن إدارة الجريدة باتت أكثر خوفاً الآن من الحكومة من أي عقاب يمكن أن يلحقه الشيوعيون بهم إذا ما خسرنا الاستفتاء. وكان ليم أكثر يأساً في ذلك اليوم، وعمد «الباريسان» إلى اتهامي باتباع سياسة الأمر الواقع في الاستخفاف «بلجنة إزالة الاستعمار» التابعة للأمم المتحدة التي قيل إنها ستجتمع في شهر أيلول للنظر في طلبهم ضد الاستفتاء الباطل.

في الوقت نفسه كانت المعارضة تعاني من نكسة أخرى. فقد عززنا موقفنا في الجمعية عندما انشق س. ف. لينغام عن أونغ إينغ غوان في 17 آب وعن حزب الشعب الموحد (UPP) وطلب الانضمام إلى حزبنا. وقد عززت عودته أغلبية الحكومة بـ 26 صوتاً مقابل 25 صوتاً. (كان تصرف لينغام المتذبذب غريباً. ولم يتضح السر إلا بعد أن انضممنا إلى ماليزيا،عندما علم كينغ سوي أنه كان عميلاً مأجوراً للفرع المالاوي الخاص. أرادوا أن يعرفوا ماذا يريد أونغ أن يفعل، ولكنه وجه لينغام بالعودة إلى حزبنا عندما بدا وكأن حكومة سنغافورة في خطر. رشحنا لينغام في انتخابات عام 1963 العامة، ولكن عندما اكتشفناه أسقطناه من الترشيح).

كانت استفادتنا قصيرة الأجل فقد تدهورت صحة أحمد إبراهيم بشدةٍ. إذ كان يعاني من ألم في الكبد بسبب التهاب أُصيب به قبل سنوات. وقد أرسلناه إلى بريطانيا كي يجري عملية ولكن المرض كان يتطور بدون توقفٍ، وفي 21 آب توفي. كنت أقف إلى جانب زوجته وهو على فراش الموت. كانت روح أحمد المعنوية عاليةً، ويتحلى بصفات قيادية تجلت في التأثير الجيد في «اتحاد عمال

القاعدة البحرية». والأهم من ذلك أنه كانت لديه الشجاعة في أن يسحب وزارة العمل من كيني ليواجه الشيوعيين. كان موته خسارةً قاسيةً، وقد تركَنا بـ 25 صوتاً مقابل 26 صوتاً في الجمعية البرلمانية مرة أخرى.

لم يكن الوضع يائساً على أية حال فمارشال كان مضطرباً، ويريد الابتعاد عن الشيوعيين ليعزز موقفه عند «التونكو». دعوته إلى مقابلة إذاعية وجهاً لوجه. ووافق على ذلك. وأثناء عملية الأسئلة والأجوبة التي تلت افتتاح المناقشة اعترف بأنه لا فرق بين مواطني ماليزيا ومواطني سنغافورة، بل سيكون لهم حق العمل والملكية في جميع أرجاء الاتحاد،كما سيعملون في الخدمة المدنية الماليزية،وأن دستور دولة سنغافورة سيصاغ بالطريقة ذاتها للولايات الأخرى.

في اليوم نفسه قابل قيادة حزب العمال وجعلهم يرحبون بتغيير شروط المواطنة بالإجماع. ومع هذا ظلوا معارضين لأحكام الاستفتاء التي اعتبروها «غير أخلاقية البتة بحيث لا يوجد رجل شريف مهما كانت آراؤه يمكن أن يشارك فيه، إلا إذا أُرغم على ذلك بقوة القانون». مارشال يعرف أن التصويت كان إلزامياً بالطبع، ولهذا نصح الناس بأن يلقوا بأوراقٍ بيضاء احتجاجاً، نظراً لأنهم لا يستطيعون أن يتخلفوا . مرة أخرى كانت هذه مناورة تقليدية من محام. لم يكن مستعداً للمعارضة أو لإغضاب «التونكو»، ولكن في الوقت نفسه حاول أن يظهر أنه لم يخرق القواعد مع ليم تشين سيونغ.

بعد أيامٍ قليلةٍ استطعت أن أجعله يعلن في ندوة جرت في جامعة سنغافورة قائلاً: «لنكن دقيقين، إن حزب العمال لم يغير موقفه، فالاقتراحات الدستورية تغيرت بحيث تتوافق مع مطالب حزب العمال وفقاً للصيغة التي اقترحها الحزب تماماً». ومع هذا فقد طلب من الحكومة، في محاولةٍ يائسةٍ، أن تؤجل الاستفتاء حتى يُقدم مشروع الدستور الماليزي إلى «الجمعية». ورغم ما يحيط باقتراحه من شبهات حول دوافعه،كانت بمثابة صفعة على وجه الخط الدعائي «للباريسان».

كانت هناك ضرباتٌ أخرى قادمة. فبعد التعهد بالتأييد الذي قدمه كوتيك كين، وَقَّعَ قادة 12 نقابة بياناً في 23 آب داعين غرفة التجارة الصينية إلى عقد اجتماع لنصح الناس ألا يضعوا أوراقاً بيضاء،بل أن يصوتوا للخيار (2)، والأكثر من ذلك أنهم نشروا أسماءهم لسهولة التعريف مع أن تصرفهم كان يعارض مباشرةً الرسالة المفتوحة التي وضعها الحزب الشيوعي (MCP).

ومن أجل إبعادهم أكثر عن التوجه الشيوعي قررت أن أُثير مخاوف زعماء الطائفة الصينية بأن أعلمتهم أنهم إذا وَضَعوا أعداداً كبيرةً من الأوراق البيضاء فستُحتسب أصواتاً للخيار (ب) ـ الاندماج الكامل غير المشروط ـ لأن ذلك سيعني أن الأغلبية قد استجابت لدعوة «الباريسان» لهم. ولكن في تلك الحالة فإن جميع غير المولودين في سنغافورة يمكن أن يخسروا جنسيتهم. وبعد ثلاثة أيام وقَّع أول 12 اتحاداً نقابياً بيانهم، وانضمت ثلاث منظمات أخرى لصالح الخيار (آ) من بينها «اتحاد معلمي مدرسة سنغافورة الصينية» الذي كان تحت سيطرة الشيوعيين.

في اليوم التالي جاء إلى مكتبي في «سيتي هول» وفد من «غرفة التجارة الصينية» برئاسة كو لاستيضاح بياني حول الخيار (ب)، فأجابه ليم تشين سيونغ بشيء من التهديد: إن الجماعة الصينية ستعرف كيف تتعامل مع من يعتبرون زعماءهم الذين خانوها. وندد بسير «الغرفة» في ركاب دعاية حزبنا. وأعلن بدون تخوف أن مجلس «الغرفة» نفسه طلب من أعضائه أن يصوتوا للخيار (آ)، وفي اليوم نفسه انضمت ست منظمات صينية.

من أجل مجابهة هذا التوجه جمع ليم تشينغ سيونغ 24 نقابة ثم 12 نقابة أخرى كي يضمن أن أعضاءها سيضعون أوراقاً بيضاء عند التصويت. ولكن رؤساء تلك النقابات لم يهتموا بما قاله، فقد اعتمدوا على مكانة ليم التي كانت تتدهور بسرعة. فقد لجأ غاضباً وقد فقد صوابه إلى مزيد من التهديدات،وأضحى غريب الأطوار في خطبه، وفي 27 آب ارتكب خطأً فادحاً،

ففي اجتماع حاشد في هونغ ليم غرين قال «إن الاندماج وماليزيا لهما معانٍ مختلفة بالنسبة إلى قوى مختلفة. في النضال ومن أجل استقلال مالايا وإندونيسية قامت القوى الوطنية في هذين البلدين بطرح فكرة «مالايا رايا» أي «مالايا الكبرى» أو ماليزيا متضمنة الهند الصينية...».

وقد أرعب هذا المصوتين الناطقين بالصينية الذين كانوا يعرفون أن الأندونيسيين كانوا أكثر عداوة للصينيين من المالاويين في مالايا.

كما لم يكن موقف أونغ إينغ غوان مساعداً عندما سُئل من قبل الصحافة ماذا سيفعل إذا ما فُسرت الأوراق البيضاء بأنها أصوات للاندماج الكامل، وقد رفض التعليق. وهذا ما عزز قناعة الزعماء التقليديين في أن الموالين للشيوعيين والجماعة المعارضة للاندماج قد حُشروا في زاوية. وهذا ما شجع «غرفة التجارة الصينية» على شراء مساحات في جميع الصحف الصينية على مدى يومين متتابعين لإعلان تأييد أعضائها للخيار (آ). لقد تم التغلب على خوفهم السابق من الشيوعيين إزاء خوفهم من أن 330 ألفاً من الناطقين بالصينية، والذين كانوا مصدر قوتهم سيخسرون المواطنة وبالتالي نفوذهم تجاه التطورات السياسية. كان استخفافهم العلني بالتهديدات الشيوعية ذا آثار سيئة. كما فقد بعض الزعماء خوفهم وراحوا يحثون أعضاءهم على التصويت للخيار (آ) مع 51 شركة تجارية ونقابة.

شهد الأسبوع الأخير قبل الاستفتاء اجتماعات في الشوارع وحشود جماهيرية، ولكنني لم أعتقد أن هذه النشاطات سيكون لها تأثير كبير بعد الآن. فالجدل حول شروط الاندماج استمر طوال السنة كما أن مسألة المواطنة من الدرجة الثانية والجنسية اللتين ركز عليهما «الباريسان» قد حُلّت. وفي 30 آب، عقدت الاجتماعات الحاشدة الأخيرة،وقد نظم حزبنا أوسعها في «هونغ ليم غرين» حيث جذبنا جمهوراً واسعاً بدون أن ننقلهم بالباصات كما فعل «باريسان» قبل ثلاثة أسابيع. عندما بدأت الحديث في الساعة 9.30 مساء، سرعان ما علا

صوت الموسيقى من ثلاثة مكبرات للصوت من شرفة في الطابق الرابع من بناء تابع لنقابة موالية لباريسان. قلت ساخراً: «هذه هي ديمقراطية باريسان سوسياليس. فقد أعطيناهم سنة قدموا فيها أسوأ ما عندهم. والآن هم خائفون من أن نقول الحقيقة». لقد رفعوا أصوات الموسيقى لمنعي من الكلام ولكنني استمريت. بعد بضع دقائق دخلت دورية من الشرطة إلى البناء. فوجدوا الأبواب مغلقة في الطابق الرابع، ولكن الموسيقى توقفت.

بدأ الاقتراع في الساعة الثامنة صباحاً من اليوم الأول في شهر أيلول وانتهى في الساعة الثامنة عندما بدأ الإحصاء. وفي الساعة الثالثة صباحاً كان من الواضح أن حملة الباريسان للأوراق البيضاء قد أخفقت. فقد وصل تعداد تلك الأوراق إلى أقل من 30٪، في حين حصل الخيار (آ) على 70٪، مع أصوات تبعثرت بين الخيارين (ب) و(ث). كانت حشود ضخمة خارج قاعة بادمينتون في شارع غوليمار، وكان الجو متوترا، إذ على الرغم من وجود 345 مركزاً للاقتراع منتشرة في كل سنغافورة، فقد جلبت صناديق الاقتراع جميعها إلى هذا المركز لإحصائها. كان «الباريسان» يريد أن يُجرى إحصاء الأصوات على انفراد في كل مركز ولكننا رفضنا ذلك. لم نكن نريدهم أن يعرفوا أية مراكز كانت نسبة الأوراق البيضاء فيها أعلى، وهذه معلومة مفيدة بالنسبة إلى الانتخابات القادمة. ولكنهم تفوقوا علينا بأن جلبوا مؤيديهم إلى إلقاء أوراق انتخابهم في صندوق الاقتراع إلى جانب أوراق الاقتراع. هذه البطاقات كانت تحدد بدقة المنطقة التي جاؤوا منها.

عند الساعة 6.45 صباحاً، قبل إعلان نتائج التصويت، بعث د.لي سيوه تشوه برسالة إلى المشرف على الاستفتاء يطالب بإعادة الإحصاء. انصاع المشرف إلى طلبه بعد ساعة، ولكن التأخير حفّز د.لي على أن يبعث برسالة أخرى في الساعة 7.45 ادعى فيها أن المشرف قد أخذ رسالته الأولى إلى رئيس الوزراء قبل الإجابة عنها، وبذا كان أكثر من خادم له. والأكثر من ذلك أنه لما كان الإحصاء

الأول غير نظامي، وكانت العملية كلها هزلية كالمذكرة نفسها فإنه لن يحصل على شيء. كان جواب المشرف جاهزاً بعد ساعة، ولكن بناء على نصيحتي طلبت أن يعلن ذلك عبر مكبرات الصوت لصالح الصحافة قبل أن يسلمه إلى د. لي.

قيل إن صناديق الاقتراع قد فتحت وأوراق الاقتراع قد خلطت وأحصيت أمام د.لي الذي كان حاضراً أثناء العملية كلها، ولكنه لم يبد اعتراضات عليها إلى أن تنجز ولا يبقى إلا إعلان النتائج. على أن المشرف أمر بإجراء إحصاء آخر كما طُلب.

أبدى د.لي احتجاجاً. وفيما كانت عملية الإحصاء تجري كان يشتعل غضباً في موقع الإحصاء وأخبر الصحافة «إنه عمل خسيس، إنها مهزلة». خرج ليم تشين سيونغ معه وعَبَرَ الشارع نحو مؤيديه الهاتفين ليقول لهم: «سوف نتابع نضالنا غير هيّابين من أجل حقوق متساوية لشعب سنغافورة». ولكن الإثارة ذهبت سدى. فقد خسروا وعادوا إلى بيتهم يجرون أذيال الخيبة غير راغبين في مواجهة الهزيمة.

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح الأحد انتهت عملية إعادة الإحصاء: 71٪ اختاروا البديل (آ) و 25% وضعوا أوراقاً بيضاء. كنت مفعماً بالسرور عندما تحدثت إلى الجماهير المنتظرة، واغرورقت عيناي بالدموع. أُذيعت كلمتي على الهواء في محطة سنغافورة من «قاعة بادمينتون»:

«حكم الشعب أمر مرعب بالنسبة إلى غير الشرفاء سياسياً. هذا الحكم أمر حاسم. إنه عهد الشعب وموافقة شعبية على الاندماج وماليزيا... لو لم نجرِ الاستفتاء لكان الأمر خطأً جسيماً، إذ كنا سمحنا للشيوعيين أن يجعلوا الشعب يعتقد أنالجماهير ضد الاندماج. ومع الوقت والتوضيح نستطيع أن نخمد تدريجياً بؤر التأييد التي حصلوا عليها عن طريق الكذب والخداع والتضليل».

الوحيد من دول «الدومينيون» ـ أما الآخرون فكانوا من دول غير بيضاء ومعظمها لم تستقل بعد. كان الجميع يطلبون من غيتسكيل الدعم والتأييد. لأنه كان ضد أوروبا ويفضل المحافظة على علاقات اقتصادية وثيقة معهم.

وفي خطابي في مؤتمر العمال قلت: إن المستقبل كان يتغير حتماً، ولكن المتغيرات ينبغي ألا تكون مبرراً لبريطانيا كي تتخلى عن مسؤولياتها التي ورثتها عن الإمبراطورية. وإذا ما فعلت ذلك فإن النتائج ستكون وخيمة وستهدد الدول الصغيرة مثل سنغافورة. فإن رباطنا الأوثق مع دولة صناعية كبرى هو مع بريطانيا. وإذا ما فقدنا هذا الارتباط فسوف نعاني من نكسة شديدة. وأضفت ببساطة وصدق أن بريطانيا والإمبراطورية التي كونتها هي ما عرفته طوال حياتي، عالم كان فيه البريطانيون محور حياتنا، وفي الوقت الذي أردنا فيه الحرية لنقرر شؤون أنفسنا، كنا نريد في الوقت نفسه لروابطنا التاريخية والثقافية والاقتصادية الطويلة أن تستمر. وكنا نقدر بشكل خاص ارتباطنا بحزب العمال الذي ساعدنا أثناء نضالنا من أجل الاستقلال. وقد ضربت على الوتر الحساس: فبعد أن ألقيت كلمتي، جاء إلي دينيس هيلي،سكرتير الحزب لشؤون العلاقات الدولية، وقال: «هاري،من علمك أن تتحدث هكذا؟ لقد كانت خطبة قوية».

كنت سعيداً بوجود أصدقاء لي بين الزعماء العماليين. كنت قد تعاملت من قبل بمودة مع ساندیز، ومولدينغ ولينوكس ـ بويد (والذي كانت علاقتي معه الأفضل) ولكنهم كانوا من «المحافظين» ويمثلون مصالحهم الخاصة، ولم يتعاطفوا أبداً مع تلامذة المُستعمرات الذين كانوا يسعون إلى الاستقلال. كان حزب العمل يشاركنا في طموحاتنا وآمالنا. كان لديهم فلسفة أساسية مشابهة لدعم المضطهدين والمبادئ الأخلاقية للمساواة بين الناس من جميع الأعراق والأمم،مغروسة بالإيمان بالأخوة الاشتراكية. لم أكن في السلطة فترة كافية كي

أفهم أن عودة العمال إلى الحكم لا يعني أن تقتصر مسؤولياتهم على الشعب البريطاني فقط، بل وعلى التآخي مع البشر، وإنه ربما يؤذي ضمائرهم أن يتنازلوا عن مبادئهم.

أما مؤتمر الكومونولث في حد ذاته كان شيئاً ساحراً. فالزعماء من البلدان الصغيرة والكبيرة يجلسون حول مائدة بيضاوية في «مالبوروهاوس» ولهم حقوق متساوية في الكلام. كنت معجباً بشكل خاص بهارولد ماكميلان الذي كان يجلس مثل بطريرك. لقد حيا جميع رؤساء الوزراء عند دخولهم،حتى الذين جاؤوا لأغراض المجاملة مثلي. وعندما صافحني ابتسم بسرور وهنّأني على نجاح الاستفتاء.

ابتسمت له وقلت: «نعم، بمساعدة الحكومة البريطانية في الوصول إلى الغايات المرجوة لشعبنا». بدا هود ودنكان ساندیز، الذي كان إلى جانبه، كلاهما مسروراً.

كانت الهند أكبر دولة ممثلة في المؤتمر، ولكن نهرو كان متعباً. لم يكن مقنعاً في معارضته لانضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة. كانت الخطبة الأكثر تأثيراً هي خطبة روبرت مينزيس، رئيس وزراء أستراليا. فقد كان ضخم الجثة قوي البنيان له وجه عريض وصوت قوي عميق يرن في أرجاء القاعة. وكان حاجباه الكثيفان يضيفان تأكيداً على آرائه عندما يعبس. كان يتحدث بتعاطف وقناعة وقوة. لم يلق بالاً إلى كلام ماكميلان وتأكيداته حول استمرار العلاقات الوثيقة مع الكومونولث بعد انضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة. قال: «إنني أحكم اتحاداً. وأعرف كيف تعمل الاتحادات». إنه أما أن تندفع نحو المركز بطريقة تجعل الولايات تقترب من بعضها أكثر فأكثر كما هو الحال في أستراليا، أو بعيدة عن المركز بحيث تبتعد الولايات عن بعضها أكثر فأكثر بحيث تتشتت في النهاية. إذا انضمت بريطانيا إلى «السوق المشتركة» فإن روابطها مع الكومونولث ستضعف وتتلاشى.

obeikandl.com

29 . ضغط من جانب سوكارنو

لم يكن مزاج التونكو رائقاً. فقد حدث أمر ما مهم فيما كنت غائباً. فالحكومة الماليزية التي أعلنت في الأول من شهر آب واجهت ردود فعل معاكسة من إندونيسية والفيليبين اللتين كانتا تطمعان كلتاهما بأراضي بورنيو.

في 24 أيلول أنذر الأندونيسيين بأن يرفعوا أيديهم عن ماليزيا ـ «نتوقع ألا يتدخل الآخرون في شؤوننا». كان يرد على تصريح صدر عن علي ساستروا مديجوجو، رئيس وزراء إندونيسيا السابق الذي جاء فيه: إن جاكارتا لن تقف مكتوفة الأيدي على قيام ماليزيا. وكانت هذه أول إشارة إلى أن المتاعب قادمة. بعد ذلك جاء وزير خارجية الفيلبين الذي ادعى أن بورنيو الشمالية تعود إلى جمهورية الفيلبين وهي الوريث الشرعي لسلطة سولو،التي تملكها، وأن بورنيو الشمالية لم يجري التخلي عنها للبريطانيين أبداً ـ بل هم استأجروها فقط.

رد التونكو على هذا بأن الإنكليز هم سادة هذه المنطقة منذ 1878، وأن حقهم فيها لم يجادل فيه أحد منذ 100 عام. ولكن ما قاله عنا كان مزعجاً يثير القلق. فقد قال أمام الحركة الشبيبية التابعة لـ «منظمة الإتحاد الوطني المالاوي UMNO» ـ إنه لا يريد سنغافورة، ولكنه ضم هذه الجزيرة إلى ماليزيا حتى لا يسيطر الشيوعيون عليها. وهو يخشى الآن إذا ما نجحوا في ذلك في المستقبل فإن سنغافورة سترفض التعامل مع «الاتحاد» وستحدث «مشكلة كبيرة». كانت أسباب قلقه مفهومة. فعندما كنت في موسكو، نشر «الباريسان» تحليلاً لنتائج الاستفتاء جاء فيه أن هدفهم الفوري هو الإطاحة بحكومة حزبنا الحالية في الانتخابات العامة القادمة. ثم نفوز بمقاعد سنغافورة في البرلمان الاتحادي.

وذهب ليم تشونغ سيونغ أبعد من ذالك، داعياً الحزب إلى حشد جميع قوى اليسار والقوى المعادية للاستعمار للسيطرة على الحكومة الاتحادية ودحر «محور التحالف البريطاني».

رد رزاق على ذلك بتحذير الشعب من أعداء الديمقراطية، وأن «الباريسان» لا يعملون من أجل مصالحهم الحقيقية، بل لصالح من يعود ولاؤهم إلى من هم خارج البلاد. ورد ليم تشين سيونغ بأنه إذا كان التحالف الحاكم يؤمن بالديمقراطية البرلمانية، فعليه أن يقبل بحق المعارضة في تغيير الحكومة من خلال الانتخابات. عزز كلام ليم قناعة التونكو، ورزاق وإسماعيل بضرورة السيطرة على الأوضاع بسرعة، بعد أن انتهى الاستفتاء وبات أمن سنغافورة من مسؤولية كوالالامبور.

في اجتماع «لمجلس الأمن الداخلي» عقد في 8 أيلول أوصى تقرير مشترك من مفوضي الشرطة في الإتحاد وسنغافورة وضعه «فرعنا الخاص» بعملية مرسومة ضد الشيوعيين وأنصارهم قبل الاندماج. وكان رزاق الذي يمثل ماليزيا وإسماعيل يريدان عملية سريعة بدون تأخير.

كان تشين تشي الذي مثلني عندما كنت في مؤتمر الكومونولث في لندن، ضد أي إجراء سريع. وأيد سيلكيريك البريطاني تشين تشي قائلاً: إذا كان ثمة تهديد فهو ليس بالتهديد الذي يستلزم القمع العنيف. ذهب رزاق الذي لم يكن راضياً إلى لندن كي يقنع دانكان ساندیز، والذي أجابه بأنه يريد تأجيل أي عمل إلى ما بعد إصدار التشريع الخاص بماليزيا الذي ستجري مناقشته في مجلس العموم، وهذا لن يكون قبل شهر شباط من العام التالي. فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار ردود الأفعال البريطانية، إذ أنه يعتقد أن الاعتقالات سوف تسبب بدون شك انتقاداً واسع النطاق.

بعد أن أعلم رزاق التونكو بذلك، دعا المالاويون إلى اجتماع آخر «لمجلس الأمن الداخلي» في شهر تشرين الأول. وتأجل مرة أخرى القرار بشأن مسألة الاعتقالات. كان اهتمام حزبنا الأول الآن أن يعزز مكاسبه، والتأكد من أن

سنغافورة لن تكون تحت سيطرة الزعماء المالاويين في كوالا لامبور. وقد أكدت لسيلكيرك أنه ينبغي أن نؤجل الاعتقالات إلى ما بعد الاندماج. كما أكدت لفيليب مور أنه لا ينبغي اتخاذ أي إجراء قبل انتخابات سنغافورة لاختيار أعضائها الخمسة عشر للمجلس النيابي الاتحاد. أردت أن يظل «الباريسان» أحراراً كي يحتووهم لأنه إذا لم يكن هناك خطر شيوعي واضح يستطيع التحالف أن يكسب عدداً جيداً من المقاعد. وفيما بعد أشار لورد لانسدون،وزير الدولة في سيدني، إلى «إخلاصي المدهش» في إخباره أنه كان من مصلحتي أن أبقي بقية الشيوعيين في المعارضة. وكان لدي أسباب في الطبع.

ذهبت إلى لقاء التونكو بعد عودتي من موسكو وأمضيت عدة أيام معه. فتفسيري لزيارة الاتحاد السوفييتي أراحه، ولكنني كنت أعلم أنه لم يكن راضياً. إنه لا يرتاح لشخص له وجهة نظره الخاصة، وتفكيره المستقل،وعنده الاستعداد للمناقشة، واتخاذ القرار المستقل إذا اقتضى الأمر. والحق أنني لم أعارضه بشدة، ولكنني لم أصغ إليه، أي أنني لم أطاوعه. كان يخطط هو ورزاق لفترة ما بعد ماليزيا، بمعنى من سيكون مسؤولاً عن سنغافورة لينفذ مآربهما. وشعرت أن التونكو كان يستبعدني أن أكون مسؤولاً. كان يريد شخصاً مطيعاً وموالياً مثل تان سيوسين أو ليم يوهوك. وكانا يميلان كلاهما إلى أن كينغ سوي لم يكن «مضموناً». فهو على درجة عالية من الثقافة ولا يقبل بالإغراء أو الإلحاح. ولهذا بعد زيارة ثانية لكوالا لامبور في منتصف شهر تشرين الثاني علمت أنه يريد أن يُسقطني بعد قيام دولة ماليزيا. والأكثر من ذلك أن التونكو طلب مني إطلاق سراح تشواهوي آن، زعيم أكبر جماعة صينية في الجزيرة، والذي كنا قد اعتقلناه بموجب أحكام القانون الجزائي المؤقت. وكان تشوا قد رتب عملية لصوصية ضد عمال فرع حزبنا في الانتخابات السابقة وكنت أخشى على سلامتهم في مناسبات قادمة لأن التونكو بعد الاندماج سيكون لديه صلاحية لإطلاق سراح مجرمين مثله.

كنت أحاول أن أكسب ثقة البريطانيين لأنني بحاجة إلى دعمهم وتأييدهم، أو على الأقل حيادهم، في سبيل أن أنفذ خطتي كي أبين للتونكو الخطأ الفادح لتنصيب حكومة ليم يوهوك التي يستطيع أن يسيطر عليها. وقلت لمور: إنني أستطيع أن ألحق هزيمة انتخابية بليم يوهوك و «التحالف» في سنغافورة لأبين للتونكو ورزاق أنهما ينبغي أن يتعاملا مع حزبنا وليس مع أية جهة أخرى. من أجل هذا نويت أن أُجري انتخابات لمثلينا الخمسة عشر في سنغافورة في المجلس النيابي الاتحادي على الفور، بعد توقيع معاهدة ماليزيا في لندن، المتوقع في شهر شباط. وقبل تنفيذها في شهر آب (أغسطس) عام 1963، عندما يسيطر التونكو على الشرطة. وكنت أعتقد أن «منظمة الاتحاد الوطني المالاوي ـ UMNO» ستحصل على مقعد واحد فقط، وأن حزبنا سيكتسح «الباريسان» بكسب ثمانية مقاعد أو ربما تسعة مقاعد.

أعلمت مور أن رزاق وتان سيو سين لم يحققا أي تقدم في بناء التحالف في سنغافورة. فقد كانا في حيرة من أمرهما، ولم يكن ثمة شك في أنهما يريدان تحجيم حزبنا. فعلى سبيل المثال كانت صحيفة «ستريتس تايمز» تنشر وجهات نظر تفيد أن محرريها كانوا يعرفون أنهم غير مقبولين لدى حكومة سنغافورة، وهذا لا يعني إلا أنهم يحظون بمساندة كاملة من «التونكو»، كان ذلك بمثابة إعلان حرب من جانبهم، وإنني سأرد عليها في الوقت المناسب. مرة أخرى كانت كوالا لامبور تريد السيطرة على الإذاعة والتلفزة المحليين رغم أنها كانت قد أقرّت بأن سنغافورة ستكون مسؤولة عن إدارتهما وبرامجهما اليومية. كان هدفهم الحد من القدرة السياسية للحكومة،ولا سيما خلال الانتخابات. في غضون ذلك عزم تان على أن يُبيّن من هو الزعيم في الشؤون المالية وطلب للحكومة الاتحادية نسبة أعلى بكثير من عائدات سنغافورة بالمقارنة مع ما تم الاتفاق عليه. وكان قد أظهر تشدداً في المفاوضات حول تشكيل سوق مشتركة، وقال: إن اتخاذ القرار بشأنها ينبغي أن يؤجل إلى أن يدرس الخبراء المسألة.

عندما التقيت لانسدون في 27 تشرين الثاني تحدثت معه بصراحة عن متاعبي مع الاندماج. ففيما يتعلق بجمع الضرائب كانت سنغافورة قد وافقت على أن الشؤون المالية هي من اختصاص الاتحاد،ولكن لم يكن بوسعنا أن نوافق على أن تجمع كوالا لامبور الضرائب ثم تعطي نصيب سنغافورة لنا. سنغافورة هي التي يجب أن تجبي الأموال وأن تعطي حصة الاتحاد إلى كوالا لامبور، وإلا سنجد أنفسنا خارج اللعبة. أما بالنسبة للإعلام والإذاعة فقد كان من الضروري لأية حكومة أن تتواصل مع مواطنيها. وفيما يتعلق بالمواطنين الصينيين ومعالجة مشكلاتهم فقد كانت هذه مشكلة حساسة وعولجت مع الأسف بطريقة خاطئة وباهظة التكاليف سياسياً.

تذكرت كيف خلق «التونكو» مشكلة لنفسه في الهند. عندما أوهم الصينيين بأنهم معتدون على حرب الحدود الصينية ـ الهندية عام 1962، في حين كان من غير المؤكد مطلقاً من الخاطئ. ولم يغير موقفه إلا بعد أن أشار أحدهم إلى التأثير السيئ لهذا في صينيي مالايا، وأشار إلى أن المسألة محصورة بين الشيوعيين الصينيين والديمقراطيين الهنود.

بعد ذكر نقاط أخرى من الخلاف أعلمت لانسدون أنه في الوقت الذي كانت فيه علاقتي الشخصية مع «التونكو» جيدة سياسياً كان يريد شخصاً ما أكثر أمانة في إدارة سنغافورة. شرحت عندئذ مقصدي من إجراء انتخابات لمقاعدنا الخمسة عشر في المجلس النيابي الاتحادي. كان قلقاً من تأثير هذا على «التونكو». وقلت: إنه قد يكون مسروراً، ولكن مهما بلغ استياؤه وانزعاجه عليه أن يعلم أن أزلامه في سنغافورة قد انتهى أمرهم سياسياً، وأنه لم يعد بوسعه أن يعتمد عليهم مهما قدم لهم من رعاية وتأييد. وحثني لانسدون على تحسين علاقاتنا بالتحدث بصراحة إلى التونكو حول هذه المسائل. فقلت: بأنني بقدر ما أرغب في ذلك فإن «التونكو» لم يكن من السهل التوصل معه إلى نتيجة، لأن المحادثات معه غالباً ما تنتهي إلى مزاح.

وكان التأثير الذي أحدثته لدى البريطانيين في هذا الوقت قد انعكس في تقرير مور في 5 كانون الأول إلى إيان دالاس في وزارة المستعمرات:

«كانت خطته لاندماج سنغافورة مع (لاتحاد) تقوم على افتراض أنه سيقوم بترتيب ناجح مع التونكو حيث تقوم حكومة التحالف بمهمة المحافظة على الأمن الداخلي في سنغافورة فيما يقوم «حزب العمل الشعبي» برئاسة حكومة سنغافورة. فقد افترضت الخطة أن التونكو سيكون راغباً في التعاون مع لي.

إنه يتطلع بلهفة إلى إجراء الانتخاب قبل قيام ماليزيا إذ سيظل لديه السيطرة على جهاز الحكومة، ولا سيما الشرطة والإذاعة... قال لي: إنه يفضل كثيراً أن يجري الانتخابات بموافقة التونكو. وهو لا يريد أن يكون هذا بمثابة إعلان حرب على التونكو ولكنه يعتبرها ضرورية جداً ليعزز موقفه السياسي ويبين أن التحالف لا يستطيع أن يأمل باكتساب السلطة في سنغافورة. إذا رفض التونكو أن يوافق على أن تجري انتخابات ماليزيا قبل 31 آب 1963، فسيقول لي إنه يستطيع أن يجري مثل هذه الانتخابات بموجب التشريع السنغافوري وسيكون لديهم التأثير السياسي الضروري مهما كانت سلطتهم الشرعية. سألنا لي أن نعتبر فكرته سرية للغاية وهي فكرة إجراء الانتخابات قبل 31 آب 1963، وبدون إعلام أي أحد عن ذلك في الاتحاد...

«قال لي وإنه كان سعيداً جداً بجهود لورد لانسدون، ولورد سيلكيرك وآخرين لإقناع التونكو أن من مصلحته التعامل مع حزبنا (PAP) وشعر أننا حققنا شيئاً يستحيل عليه أن يقوم به بمفرده... إنها لمهمة شاقة، ولا سيما في مواجهة عدم ثقة التونكو المعروفة بي، ولكن الأمل الأكبر بالاستقرار السياسي لسنغافورة ضمن ماليزيا ما يزال يعتمد على رئيس الوزراء المقبل على ترتيب ناجح فعال. والبدائل هي إما حكومة باريسان سوسياليس في

سنغافورة، أو إذا تفرقت قوة الباريسان عن طريق الاعتقالات والاضطهاد، فإن حكومة حزب العمل الشعبي مع لي كيوان يو ومع دعم شوفيني صيني في معارضة المالاويين في كوالا لامبور. أشك في أن ترحب حكومة الاتحاد بهذا الوضع الأخير الخطير. قد يجدون لي كيوان يو زميلاً خطيراً، كما يجد غيرهم ذلك، ولكنهم سيجدونه أكثر خطورة كونه خصماً».

كنت سعيداً بتفهم البريطانيين لي وبـ تعاطفهم مع وجهة نظري. لقد وجدوا أن الطريقة التي حكمت كوالا لامبور مواطنيها لا تصلح في سنغافورة. فصينيو سنغافورة لا يرهبهم شيء، فقد اعتادوا على ظروف الحكم البريطاني، ولم يكونوا أبداً تحت حكم المالايو، والإجراءات العنيفة ضدهم يمكن أن تثير مقاومة عنيفة. وكنت أريد دعم البريطانيين أن يكون لولاية سنغافورة وضع خاص في لندن مما لا يحول دون أن أُجري انتخابات من أجل 15 مقعداً.

وبعد ثلاثة أيام من إرسال مور لتقريره، أضيف بعد جديد للموقف. فقد نشب تمرد فجأة في بروناي في الثامن من شهر كانون الأول (ديسمبر). وقال الثائرون: إنهم الجيش الوطني لبورونيو الشمالية وزعموا أنهم يسيطرون على مدينة سيريا النفطية. وكان الرد البريطاني فورياً. فقد نقلت وحدتان من الغوركاس و 300 من القوات المحمولة جواً إلى بروناي ولحق بها كتيبتان من الجيش. وسرعان ما سيطرت هذه القوات على سيريا واستعادتها، وقتلت بعض المتمردين وأسرت 500 منهم. كما سيطرت قوات الشرطة على المجموعة الأولى من الثوار في مدينة بروناي. وتم إخماد التمرد في غضون 48 ساعة، وتمت السيطرة على سيريا، وبدأت عمليات التطهير. ثم أصدر باريسان بياناً قاصراً في اليوم الذي تلا الأخبار حول إخماد الثورة، معتبراً إياها انتفاضة شعبية ضد الاستعمار حظيت بتأييد جميع المعادين الحقيقيين للاستعمار، وصرح بأن حكومتي سنغافورة والاتحاد ستعتبر مدانتين إذا لم تجابها البريطانيين. فتأييد ثورة كهذه كان الخطأ الثاني الكبير من جانب ليم تشين سيونغ، فقد كان الأول

مقابلة زعيمهم أ.م. أزهري في سنغافورة قبل يومين من الثورة. إذ قام «الفرع المالاوي الخاص» تحسباً باعتقال 50 شخصاً معظمهم من الصينيين، بمن فيهم السكرتير التنظيمي «لبارتاي راكيات ـ مالايا»، واعتقلت سنغافورة ثلاثة أعضاء من بارتاي راكيات الموالي للباريسان. أردنا أن نتصرف بالتعاون مع المالاويين لإظهار التضامن.

بيد أن ثورة بروناي كان لها مضاعفات أوسع. ففي 11 كانون الأول أشار «التونكو» في البرلمان الاتحادي إلى الدعم المالي الذي تلقاه أزهري ليقوم بثورته، وأضاف أنه كان على علاقات وثيقة مع عدد من الأفراد في دول متاخمة لحدود ماليزيا. كان يُلمّح إلى إندونيسية، حيث أعلن وزير الدفاع الجنرال هاريس ناسويتون أن حكومته سوف تهتم أكثر بالمناطق المتاخمة لبورنيو الشمالية البريطانية بعد انتفاضة بروناي، وأن زعيم الحزب القومي قد عبر عن تأييده لحزب بارتاي راكيات البورني... وكان التأييد قد جاء من سكارنو بالذات.

كان البريطانيون يعون هذا الخطر. فالتعامل مع الأزهري أسهل كثيراً من التعامل مع من هم وراءه. وكان المفوض البريطاني في بروناي، السير دينيس وايت، مقتنعاً بأن هذه الثورات ما كانت لتحدث بدون مساعدة إندونيسية، وإلا لما كان قادتها هاجموا ليمبانغ (بقعة من الأرض تفصل بروناي إلى قسمين) لأنها جزء من مستعمرة ساراواك البريطانية، والتي يحرص البريطانيون عليها. كان مقتنعاً بأن الأندونيسيين يشجعونهم كونهم وسيلة لزعزعة ماليزيا. وخلافاً لما قالته الصحف من أنها ثورة تدعو للسخرية، أشار إلى أنها كانت ناجحة في البداية رغم أنها لم تستطع الوصول إلا إلى منتصف الطريق. وكان الثوار قد استولوا على بعض مخافر الشرطة واغتنموا أسلحة كثيرة، كما استولوا على محطة كهرباء وقطعوا التيار الكهربائي. كما أسروا أمين سر المفوض البريطاني، واعتقلوا المقيم البريطاني وزوجته مع عدد آخر من الأوروبيين. ولم ينقذ الموقف إلا الوصول السريع للقوات البريطانية وقوات جوركا.

بعد بضعة أيام من إفصاح «التونكو» عن شكوكه أكد سوكارنو هذه الشكوك بقوله: «ما حدث هناك (بورناي) لا يمكن فصله عن نضال «القوى الناهضة الجديدة». لقد وقفنا إلى جانب الشعب الذي يناضل». وبعد عدة أيام دعا في حديث مباشر من إذاعة جاكرتا الأندونيسيين إلى تأييد الثورة. وأولئك الذين لا يفعلون ذلك يخونون أنفسهم. فقد ولد الشعب الأندونيسي وسط النار وعانى من أجل استقلاله. ورد «التونكو» بأن الحكومة الأندونيسية وزعماءها يلقون الخطب الاستفزازية مع أن الثورة في بروناي قد همدت الآن. من الواضح أن هدفهم تحريض الشعب في أراضي بورنيو ضد حكوماتهم، وهذا ما سيؤدي إلى مآسٍ.

وتلا ذلك حرب كلامية مع استجابة الأندونيسيين مرة أخرى للكلام الخطابي لقائدهم ساحر الجماهير. كانت إثارة عواطف الجماهير عن طريق الخُطب ووسائل الإعلام للقيام بالتظاهرات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية سوركانو. ولقد أثبتت فعاليتها عندما طالبت جاكرتا باستعادة إيريان الغربية (غرب غينيا الجديدة)، ولكنه الآن يحتاج إلى قضية أخرى لجعل الجماهير طيعة ومنصرفة عن الوضع الاقتصادي السيء. في 23 كانون الأول تجمع بضعة آلاف من الناس في ساحة ميرديكا في جاكرتا لإحراق تمثالين، أحدهما لغربي والآخر لمالاوي يرتدي القبعة المالاوية ـ وهو التونكو. كان الأندونيسيون يشعلون حملة ضد ماليزيا، تأييداً مزعوماً لاستقلال بروناي، وساراواك وبورنيو الشمالية.

انضم ليم تشين سيونغ إلى هذا الكلام الأجوف قائلاً: إن حزبنا كان يسعى إلى إفساد العلاقات بين سنغافورة وإندونيسية عن طريق نشر دعايات كاذبة مدعياً أن جاكرتا هي التي تغذيها وكانت ضد الصينيين.

لم يقل أحد ذلك علانية من قبل،وهذا ما أفزع الناطقين بالصينية. كان الشعب يشعر أن ثمة قوى كبيرة تعمل، وأن خيار سنغافورة يقع ما بين الانضمام إلى ماليزيا والخضوع إلى «التونكو»، أو الانضمام إلى إندونيسية المعادية للصينيين تحت قيادة الحزب الشيوعي الاندونيسي، الشريك العقائدي للباريسان. والأكثر من ذلك أن الثورة قد أعطت «مجلس الأمن الداخلي» أرضية مشتركة للعمل.

obeikandl.com

30. بناء مرير لماليزيا

بعد خمسة أيام من الثورة في بروناي انعقد «مجلس الأمن الداخلي» في جلسة استثنائية بطلب من «التونكو». فالتطورات في بروناي جعلت من الضروري المبادرة لمواجهة الشيوعيين، وجاء بيان «الباريسان» بتأييد الثورة فرصة سانحة للعمل. قلت إنني أتفهم موقفه، ولكن من المهم أن تُعلن العملية على أنها دفاع عن جميع المناطق التي ستنضم إلى ماليزيا. كما لا يمكن أن أظهر بمظهر صنيعة لبريطانيا، ولكنني كنت مستعداً أن أكون مؤيداً للملايو.

نصحت بألا يعتقل د.لي تشوه، وأن يُمنح فرصة أخرى إذا لم يستمر في لعبة الشيوعيين. كما أنني لم أتحرك ضد النقابات الموالية للشيوعيين حتى لا يقال: إن سنغافورة لا تتمتع باستقلال ذاتي حقيقي في مجال العمل. وأكدت على أن يحرم حزب «راكيات ـ سنغافورة» من حماية القانون بحيث يتوجه ما تبقى من الشيوعيين إليه بدلاً من التوجه إلى حزب إينغ غوان الذي سيتخذ سياسة صينية شوفينية. وكان من المتفق عليه أن يُبعد جميع المعتقلين من أصل مالاوي إلى «الاتحاد» باستثناء ليم تشين سيونغ الذي سيبقى في سنغافورة رغم أنه مولود في جوهور. كان من المقرر أن تتم العملية في الساعات الأولى من 16 كانون الأول (ديسمبر). وأن يجتمع «مجلس الأمن الداخلي» في 15 ديسمبر في كوالا لامبور لاتخاذ العقوبة اللازمة.

ليلة 15 كانون الأول (ديسمبر) كانت أفواج الشرطة في مواقعها في سنغافورة وجوهور باهرو حيث تنضم إليهم قوات من «فرع الاتحاد الخاص» والشرطة الميدانية للمساعدة في العملية. وفي ذلك المساء في الساعة 6.30 تقريباً أخبرني كينغ سوي، الذي كان في كوالا لامبور منذ الصباح، على الهاتف أنه توصل إلى اتفاق حول نصين بيانيين، أحدهما يعده رزاق للبرلمان الاتحادي، والثاني كي يذاع

من قبلي عبر إذاعة سنغافورة، لتفسير الاعتقالات. من بين المعتقلين كان هناك تسعة من نوابنا في «الجمعية». قبل يوم من الجلسة أكد لي فيليب مور أن التونكو وافق على اعتقال اثنين مخربين في البرلمان الاتحادي كما طلبت. ولكن عندما وصلت إلى «المجلس الأمني الداخلي» في كوالا لامبور في الساعة العاشرة، قال لي كينغ سوي إن اسماعيل أخبره أن التونكو غير رأيه بشأن اعتقالهما. وعند سماعه ذلك اقترح سيلكيرك ـ ووافقته ـ أن نحثه جميعاً على ألا يعترض على القرار،وانطلقنا مع إسماعيل ومساعدينا إلى مقره،حيث كانت الأضواء مطفأة والبوابة الرئيسية مغلقة. فقد ذهب «التونكو» إلى النوم وظل نائماً ونحن نقرع بابه الأمامي. عدنا إلى سنغافورة بطائرة لسلاح الجو الملكي أقلتنا إلى كوالا لامبور. وقد ألغت الشرطة العملية.

ومن أجل إبعاد الملامة حول هذا عنا،كتبت إلى سيلكيرك لأبين موقفي:

«كل القضية كما أُظهرت في البيانين ستصبح بلا معنى عندما لا يتخذ أي إجراء ضد أعضاء بارزين في «الاتحاد» تعتبر مسؤوليتهم في تأييد ومباركة الانتفاضة المسلحة في مناطق بورنيو لا تقل عن مسؤولية المعتقلين في سنغافورة... كان ثمة مبرر في الأسبوع الماضي للعمل ضد منظمات الجبهة الشيوعية وزعمائها البارزين. وإذا اتخذ الإجراء ضد الشيوعيين بدم بارد فلن يكون هناك بديل بالنسبة إلينا إلا الذهاب إلى البريطانيين».

لم يكن ذلك نهاية القضية،فقد استمر زعماء الباريسان في إشعال النار. ففي رسائلهم للعام الجديد قال ليم تشين سيونغ: إن مالايا تتجه نحو إقامة دكتاتورية فاشية عسكرية، وقال د. لي سيوه تشوه: إن نضال بروناي سيستمر حتى يستعيد الشعب حريته. وقد علقوا آمامهم على الثورة وعلى معارضة اندونيسيا لخطة ماليزيا. وقد دفعت هذه البيانات التونكو للمطالبة بالعمل، فقد نفد صبره وأخبر البريطانيين أنه لن يعلن ماليزيا ما لم تسوَ الأمور. كان مور يلتقيني في عدة مناسبات ليحثني على التقدم وقال: إن ذلك هو الطريقة الوحيدة للوصول إلى

الاندماج، كان لدي شكوكي، ولكن البريطانيين كانوا في وضع أفضل للحكم على نوايا «التونكو» الحقيقية،لذا بعد النقاش فيما بيننا استنتجت أننا لا نستطيع أن نتجاهل آراءه. وانطلقت العملية الأمنية التي تحمل الاسم الرمزي «المخزن البارد» في 2 شباط 1963.

شارك في الحملة حوالي 370 ضابط شرطة في سنغافورة و 133 ضابطاً آخر من الملاويين من قوة الشرطة الميدانية في جوهور. وكان «مجلس الأمن الداخلي» قد أقرّ الحملة في اجتماع عقده في كوالا لامبور في الليلة التي سبقت الحملة. (استبعدنا ستة من الباريسان من أعضاء الجمعية من القائمة بسبب اعتراض التونكو). وفي الساعة الثالثة صباحاً طافت 65 مجموعة إغارة في أنحاء سنغافورة لتعتقل 169 شخصاً. وجدوا 115 شخصاً فقط. أما الآخرون فقد تواروا عن الأنظار. كان من عادة الشيوعيين المقيمين الذين يعرفون أنهم عرضة للاعتقال أن يغيروا أماكن تواجدهم.

لم تحدث هذه المرة أعمال شغب أو سفك دماء، أو حظر تجول بعد الاعتقالات. كان كل شخص يعلم أن عملية التطهير قادمة وأن الشيوعيين هم المقصودون بها. كانت انتكاسة شديدة بالنسبة لهم. فقد أزاحت العملية أكثر كوادرهم خبرة من رجال الصف الأول،وكان بوسعهم أن يُحضّروا قياديين آخرين يحلون محلهم ممن يعملون سراً،هذا إذا أُتيح لهم الوقت لذلك. كنت أتابع الموضوع بتعلق في الأيام التالية لأرى ما إذا كانوا يستطيعون ملء الفراغات. ولكن لم يكن ثمة ما يدل على ذلك. كانوا غير راغبين أو غير قادرين على الزج بمزيد من الكوادر إلى العلن لإدارة الجبهة المتحدة.

وكان من بين المعتقلين سيدني وودهول الذي اعتبر في طليعة المنظمين الصلبين وجيمس بوثوتشيري، الذي جاء تصنيفه الثاني في قائمة قادة مدبري المؤامرة الشيوعية. وكان من بين عناصر الفئة الأولى جيمس فوتشياوسيان. وكان جيمس فو محرراً ومترجماً، وعضواً في عصبة العداء لبريطانيا، والذي عمل

لفترة من الوقت في صحيفة «سين بوا» الصينية الموالية للشيوعيين. وكانت مقالاته تتعاطف مع الطلاب المشاكسين والمتظاهرين كما كان متطوعاً لنشر ما يكتبه ليم تشين سيونغ وفونغ سوي سيوان، وكلاهما كان من زملائه في المدرسة الصينية الثانوية. ولكن بعد أربعة أشهر أُطلق سراحه، فقد أظهرت التحقيقات أن علاقاته «بالمنظمة المعادية لبريطانيا» انقطعت في عام 1962. وقد انضم إلى إذاعة وتلفزة سنغافورة، وفي عام 1972 أصبح سكرتيري الصحفي، وبقي في هذا المنصب إلى أن استقال في عام 1993. كان مُجداً وفعالاً لأنه يمكن الاعتماد عليه كما أنه يتقن لغتين.

كان هناك قلة من أمثاله الذين انجذبوا إلى الحركة الشيوعية عندما كانوا شباباً، متأثرين بالمثالية والرغبة في تغيير المجتمع السيئ الذي يرونه حولهم. ولكن مع مرور الوقت كانوا يدركون الجانب التنظيمي القاسي للحزب الشيوعي المالاوي MCP. ـ وتتبين لهم حقيقة الاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية الاشتراكية ـ أبطأ إصلاحية ولكنها أعدل وأقل وحشية. فبعضهم مثل شقيق ليم تشين سيونغ حصل على شهادته الجامعية أثناء الاعتقال. وعند إطلاق سراحه عمل في دائرة التسجيل وبعد ذلك أصبح محامياً ناجحاً.

بعد أن هدأت إثارة هذه الاعتقالات اقترح التونكو أن ينسحب حزبنا من انتخابات سيمباوانغ الفرعية وتشكيل تحالف جديد يضم عدة أحزاب، من بينها حزب تحالف سنغافورة SPA، والمنظمة الوطنية لاتحاد المالايوUMNO وغيرهما لمواجهة «الباريسان» بقوة. قلت له بأدب جم: هذا لن يتحقق، وانتصار «الباريسان» سيحيي الروح المعنوية للموالين للشيوعيين. وشعرت أنه اغتاظ من موقفي.

توصلت إلى استنتاج أن التونكو قد رفع من تطلعاته، وأنه أراد أن يجعل سنغافورة أسهل قيادة، وأن تتوفر لديه سطوة أكبر على الدولة وأن يمنح الاستقلال الذاتي لقضايا مثل التربية والعمل. وبات لدي اقتناع متزايد أنه بعد

أن تمت الاعتقالات وتلاشت وصاية الشيوعيين نسبياً، فإن «التونكو» سيتخذ خطاً أكثر صلابة تجاه الشروط المفصلة للاندماج عندما يفسر بعض بنود الدستور لصالحه. وكان نهجي أن أنذر البريطانيين بأنني لن أسير معه ما لم تحترم الشروط التي اتفقنا عليها والتي طرحت على شعب سنغافورة أثناء الاستفتاء. وإذا لم يحصل ذلك، فسأتخلى عنهم. فلن أكون طرفاً في خيانة كهذه، وإذا اقتضت الضرورة سأجري انتخابات عامة لحل المسألة. وهذا بالطبع من شأنه أن يضع خطة ماليزيا بكاملها في خطر إذا ما ربح الباريسان والشيوعيون.

في 12 شباط بعد عشرة أيام من الاعتقالات أعدت التأكيد على مخاوفي لسيلكيرك أن «الاتحاد»، بعدم فهمه لموقف الشيوعيين بشكل صحيح، قد يعتقد وهي أن «عملية المخزن البارد» قد أزالت الخطر، وأزالت معه عملية الاندماج. ففي مالايا كانت غالبية المقترعين من المالاويين والحزب الشيوعي المالاوي تعرف أنهم لا يستطيعون الحصول على السلطة عبر صناديق الاقتراع خلافاً لخصومهم في سنغافورة. ولما كان الإلحاح على الاندماج قد تلاشى من أذهان التونكو ووزرائه، ما زلت أواجه عدداً من الصعوبات مع كوالا لامبور، ولا سيما حول ترتيباتنا المالية والإشراف على الإذاعة. لقد حان وقت التشدد. وكما كتبت لسيلكيرك آنذاك «لا نبالغ في موقف سنغافورة إذا قلنا إنه ليس بالإمكان التهرب بأية طريقة من نصوص وشروط تم الاقتراع عليها شعبياً وصادق عليها الشعب في الاستفتاء في أواخر أيلول».

كان كل من مور وسيلكيرك إيجابيين. فقد كتب سيلكيرك إلى لندن في 13 شباط «أعتقد أنه ينبغي أن نأخذ لي على محمل الجد عندما يقول: إنه لن يوافق على أي انحراف عن شروط ورقة الاندماج البيضاء». ولكن مشكلتي في التعامل مع «التونكو» أنني كنت أريد الاندماج وهو لا يريده. فبيّنت نقاط ضعف سنغافورة بدونه من أجل أن أحث شعبنا على القبول به. اعتبر ذلك الحقيقة كاملة وأصبح في وضع عسير لأنه شعر أن لدينا كل شيء لنكسبه وكان لديه الكثير من المشكلات. وكانت النتيجة موقف مراهنة غير متعادل.

أرسل اثنين من كبار رجاله الصينيين، ممن يعادون حزبنا واللذين نظما «غرفة التجارة الصينية» والجماعة الصينية في مالايا من أجله، وهو الآن يريدهما أن يقوما بالشيء نفسه في سنغافورة. كان ت. هـ. تان رئيس تحرير سابق لصحيفة «سنغافورة ستاندارد» وقد انقلب إلى السياسة من أجل أن يكون زعيماً للمالاويين. وكان كهو كاي بوه مديراً سابقاً للفرع الخاص في سنغافورة. كان يريد اعتقالنا، ولا سيما أنا،وقد غادر إلى كوالا لامبور عندما فاز حزبنا في الانتخابات عام 1959. وقد عيّن التونكو وسط جماعتنا التجارية الصينية التي لم تكن معتادة على أن تدفع لترخيص أعمالهم كما كان الحال في مالايا.

كان الشيخان يعتقدان أن التحالف سوف يوفر لهما فرصة أفضل لكسب الانتخابات القادمة إذا سيطرت كوالا لامبور على أمورنا المالية، ولذا اتهماني علانية بأنني أريد أن أحتفظ بعوائد سنغافورة الفائضة أخبرا الصحافة أن عليّ جمع الضرائب في سنغافورة «وفق مبدأ أن الضرائب الاتحادية ينبغي أن تجمع من قبل دوائر اتحادية وسيعتبر العائد اتحادياً». بات يريد الآن 60% من عائدات سنغافورة الإجمالية، وكان عليّ أن أذكره بالرسائل المتبادلة التي أعطانا التونكو بموجبها تأكيداً بأن سنغافورة ستترك حرة فيما يتعلق بمواردها المالية. كان التونكو يريد أن يشرف على أمن سنغافورة وليس على اقتصادها. ولكن تان سيوسين ما كان ليستسلم، وناقش بعناد أن أي شيء أقل من ذلك سيكون غير كاف لدفع حصة سنغافورة من الإنفاق الاتحادي.

في سنوات أربعينياته المبكرة كان تان سيوسين مقتدراً حي الضمير نشيطاً وأميناً وبريئاً من أية شبهة فساد. كان والده داتوك سير تشينغ لوك تان شيخاً كبيراً من مستوطنات ستريتس وواحداً من أعرق عائلات مالاقا وأغناها،والرجل الذي سألته أن يخطب في يوم تولي حزبنا. ولكن الابن كان ضعيفاً شاحباً. كان يعرف أن كينغ سوي كان لديه تفكير أوسع ولكنه صمم على أن يكون له اليد الطولى بعد الاندماج، ولكن كينغ سوي وجد من المستحيل التفاوض معه. ولقد

علمت على أية حال أن التونكو هو الذي كان يقرر القضايا الكبيرة وما كنت أسمح لتان سيوسين أن يفرض نفسه علينا، على الأقل حتى نصبح جزءاً من ماليزيا، أو حتى حين نسيطر على الشؤون المالية لولايتنا. لقد ازدادت عداوته لكينغ سوي ولي من خلال تطلعه إلى تقسيم سنغافورة. كان يدعي البراءة علناً ويتكلف الابتسام إذا ما نجح.

رددت عليه بأجوبة قاسية، وعندما ضعف موقفه وخفّ، جاء سيد جعفر ألبار، وهو مالاوي عربي كان أميناً عاماً عضو في «المنظمة الوطنية لاتحاد مالايا» (UMNO) وخطيباً جماهيرياً مفوهاً جاء لنجدته. حذرني ألبار في الصحافة ألا أكشف عن أفكاري علانية إذا كنت أريد الوصول إلى تسوية. كما انضم رزاق إلى الدفاع عن تان سيوسين قائلاً: إن من الظلم أن يُظهر مسؤولاً عن مطالب الحكومة الاتحادية. وكان السؤال الذي طرحته على نفسي: أين كان موقف التونكو؟ في البداية ظننته محايداً،ولكن مع استمرار الضغط استنتجت أخيراً أنه كان يسمح لهما بدفعي إلى حدودي. كان تان صعباً بطبيعته واحتاج إلى التونكو كي يكبح جماحه ولكن التونكو لم يفعل.

اعتقدت آنذاك أن التونكو لم يخبر تان سيوسين أبداً أنه كان راغباً في أن يدع سنغافورة تسيطر سيطرة كاملة على مواردها المالية في مقابل أدنى حد من المشاركة في السياسة الاتحادية. كما أن تان لن يطالب بدوره بالسيطرة القصوى على مواردنا،لأنه كلما زادت السيطرة من جانب الحكومة في كوالا لامبور عليها أن تتوقع أن تشارك سنغافورة في سياسة ماليزيا من أجل أن تؤثر في سياساتها. كانت هذه مشكلة جوهرية لم تحل من قبل أو بعد أن انضمت سنغافورة إلى ماليزيا. ترك التونكو الأمر يتفاقم. وهذا ما كان في مصلحتي إلى حد ما. كان الباريسان قد وبخني بشدة لأنني بعت سنغافورة وقال: إن «اهتمامي المخجل» بموارد الولاية المالية لم يخدع الجمهور. ولكن مطالب تان سيوسين المتعجرفة،قد

أثارت قلق سنغافورة، وكانت إجاباتي التي أظهرت أنني لن أكون خصماً مريحا كثيراً لهم. وفيما كان التراشق مستمراً حتى شهر تموز، فقد كسبوا الكثير من الدعم مني. كان الشعب يريدني أن أدافع عن سنغافورة.

في منتصف حزيران تقدمت كولا لامبور إلى سنغافورة وبروناي بشروطها الأخيرة بشأن ماليزيا،حيث «لن يكون بعد ذلك مفاوضات». وقد تضمنت هذه الشروط اقتراحاً بسوق حرة، وتقديم ضمانة مقدارها 50 مليون دولار من سنغافورة لتطوير مناطق بورنيو. قلت: إن سنغافورة فقيرة ولا تستطيع أن تقوم بدور الكريم المعطاء وأن تدفع 50 مليون دولار ثمناً لدخولها الاتحاد. أما بشأن السوق المشتركة فإن الحكومة الاتحادية كانت قد أعلنت في شهر تشرين الأول 1962 أن فريقاً من خبراء «البنك الدولي» سوف يدرس مضامينها بإمعان، وفقاً لقرار اتخذ في لندن في شهر تموز من تلك السنة. وهذا ما أنعش الآمال بالاستفادة من المنافسة المهنية. ولكن على الرغم من أن توصيات البنك الدولي قد سُلمت منذ ذلك الحين إلى كينغ سوي وتان سيوي سين، ولم يتم الاتفاق على بنود أو شروط محددة لتنفيذها.

ثمة مسائل كبرى أخرى. أحدها طلبي، بعد أن تقوم دولة ماليزيا، وأن تُفوض بسلطة لاعتقال رجال العصابات السريين بدون محاكمة بموجب أحكام القانون الجنائي المؤقت لدينا إلى سنغافورة. أعتقد أنه من الخطورة بمكان ترك هذا في أيدي الحكومة الاتحادية إذا كنا نريد أن نوقف السفاحين من أن يعيثوا فساداً في الحياة السياسية للدولة. كان التونكو رافضاً الموافقة على ذلك، وكذلك بدا أن رزاق ساندە. كما أرادا أن يُغيرا الدستور لحصر حركة مواطنينا داخل ماليزيا من أجل إبعاد شيوعيي سنغافورة كونهم مواطنين سنغافوريين أصبحوا الآن مواطنين ماليزيين. في هذه الحالة أنا أُصر على التبادلية: فحكومة الولاية يجب أن يكون لها الحق ذاته في منع مواطنين ماليزيين من الملايو من المجيء، إلى سنغافورة.

كانت المسألة الأخرى اقتراحي بإجراء تعديل في دستور الدولة يقضي بأن أي عضو «جمعية» يُنتخب ثم يستقيل بعد ذلك أو يُطرد من الحزب يجب أن يُخلي مقعده في «الجمعية» وأن يخوض انتخابات جانبية. وكان الماليزيون الأشد رفضاً لهذا الاقتراح.

استمرت المناقشات طويلاً دون الوصول إلى اتفاق، إلى أن دعا دانكان ساندیز إلى اجتماع نهائي في لندن لحل القضايا الكبيرة بصورة نهائية. لم يكن التونكو راضياً عني ورفض الالتحاق بالمؤتمر ولكنه أرسل رزاق مكانه ليمثله ويفاوضني وإعلامه عندما يتم التوصل إلى تسوية. وعندئذ سيحضر من أجل احتفال التوقيع. في تلك الأثناء كان صبر ساندیز قد نفد. وجاء في مذكرة «مكتب علاقات الكومونولث» أنه عقد اجتماعاً قبل الشروع بالمناوشات لاتخاذ الإجراءات اللازمة إذا ما انتهت المفاوضات إلى طريق مسدود كما يُنتظر. وفي تلك الحالة ثمة ثلاث إجراءات يمكن أن تتخذ:

«1 ـ إجبار سنغافورة على الانضمام إلى ماليزيا بالقوة 2 ـ التخلي عن مشروع ماليزيا 3 ـ السماح لبورنيو وساراواك بالانضمام إلى ماليزيا مصغرة، مع ترك الباب مفتوحاً لعضوية سنغافورة لاحقاً. هناك دليل ضعيف على أن التونكو ربما يفكر في تطوير علاقات ودية أكثر مع إندونيسية، لأن هذا سيساعده في مواجهة النفوذ الصيني في سنغافورة أكثر من إقامة ماليزيا».

وصلت أنا وكينغ سوي إلى لندن وشرعنا الآن بما يسمى «محادثات عن قرب». بعبارة أخرى لم نلتق أولاً برزاق وتان سيوسين. كانا يقيمان في فندق منفصل عنا، وكان البريطانيون يتباحثون مع كل طرف على حدة لتضييق الخلافات بيننا. ثم تناولت طعام الغداء مع رزاق، وقابله كينغ سوي في اليوم التالي مباشرة. وأخيراً،جمعنا ساندیز في لقاء ماراثوني حول الطاولة المستديرة

استمر طوال الليل. كان هذا أسلوبه في التعامل مع الفرقاء العنيدين، إذ يستخلص تنازلات من كل طرف حتى يصلوا أخيراً إلى اتفاق. وقد فعل ذلك من قبل مع وفد سنغافورة حيث يقدم مشروبات قوية وقليلاً من الطعام كي يرهقنا.

في تلك الليلة جلبنا معنا شطائر وزجاجات الجعة،متوقعين أن يتكرر ذلك الأسلوب، وكنا نلتهمها في فترات الراحة في غرفة منفصلة من أجل مداولات بين أعضاء وفدنا. وعندما كان ينفد طعامنا كان أمين سرنا الموثوق وونغ تشوي سين يهتف إلى تشو في فندق بارك لين كي يطلب مزيداً من الشطائر من غرفة الخدمات في الفندق. واستمرينا في ذلك إلى أن أخبرتنا تشو أنه لم يعد في غرفة خدمات الفندق المزيد من الشطائر. ومن أجل أن نبقى واعين كنا نخفف من مشروب ساندي القوي. هذا الاحتراس بالإضافة إلى الطعام الذي جلبناه حافظا على وعينا طوال تلك الليلة المرهقة.

أخيراً وقرب الفجر،تم الاتفاق على أن ندفع 40% من «ضرائبنا الوطنية». أو 28% من مجمل وارداتنا إلى الحكومة الاتحادية لمواجهة النفقات الدفاعية المتزايدة الضرورية «لمواجهة» إندونيسية. وبدلاً من 50 مليون دولار تُقَدَمُ هدية إلى مناطق بورنيو،سيكون هناك قرض بقيمة /150/ مليون دولار، منها /100/ مليون دولار معفاة من الفوائد لمدة خمس سنوات. وسيجري تنفيذ السوق المشتركة على مدى 12 عاماً. وستظل سنغافورة معفاة من الضرائب بالنسبة لأهم السلع في تجارة توزيع السلع. وسوف تصدر لائحة خاصة تساوي بين التعريفات بالتدريج خلال هذه الفترة. ولكن لم تكن بروناي غنية بالنفط كي تغري التونكو بالصفقة. وكان السلطان العجوز الحذر غير راض عن التقسيم المقترح لعائدات النفط بينهم، وما كان أي ضغط أو تهديد من جانب سانديز ليحركه عن موقفه. رأيت السلطان في دارته عدة مرات في مناسبات مختلفة لتبادل الرأي حول تقدم مفاوضاتنا. كنت أفهم مخاوفه وتحفظاته. ولم أحاول إقناعه بما يخالف رغباته التي كانت تومئ إليه أن يظل تحت حماية البريطانيين، واثقاً من أنهم لن يتخلوا عنه من أجل الأندونيسيين.

وظل التونكو ينتظر قبل يومين من التوقيع، الذي كان مقرراً في 8 تموز (يوليو). ولكن الاتفاقية لم تنجز قبل أن أجعله يوافق أولاً على عدد من الشروط كانت موضوعاً للأخذ والعطاء والجدل. فقد سلّم بأن تكون قوات الشرطة التي تعتقل مجرمي المجتمع السري تابعة لحكومة سنغافورة،وعلى إحداث تغيير في الدستور يشترط على عضو الجمعية الذي ينتمي ويمثل حزباً معيناً، ويترك حزبه الذي ترشح باسمه أن يشغل مكانه. بالإضافة إلى ذلك أن يكون 50% من أجور العمال العاملين في مشروعات بورنيو، من قرض الـ 15.2 مليون دولار، من سنغافورة.

ولما كانت ذاكرة التونكو ضعيفة سجلت هذه النقاط على خلف ظرف مستعمل وجدته على طاولة جانبية في غرفة الجلوس في فندقه، مكتوب عليها «فندق ريتز» وجعلته يوقع عليها. الدقيقة الأخيرة في الجادلة، ومن ثم تناول العشاء مع ماكميلان، وقد أخّر الاحتفال في «مالبورو هاوس» إلى ساعة متأخرة من يوم 8 تموز. وإلى أن تم إلقاء كلمات ماكميلان، والتونكو، وكلمتي، وكلمات ممثلي ساراواك وبورنيو الشمالية، لم يجر توقيع الاتفاقية إلا بعد منتصف الليل، وبالتالي فهي لم توقع يوم 8 تموز، بل يوم 9 من الشهر المذكور ـ وهو يوم غير ميمون في روزنامة التونكو.

كان البريطانيون ـ مور، وسيلكيرك،وساندیز ـ في جانبي حقاً. كان بأيديهم أوراق كثيرة للضغط، في حين أنني لم أكن أملك شيئاً. لم يكن بوسعي أن أفعل شيئاً سوى أن أهدد برفع يدي عن هذه المهمة وترك الشيوعيين يسيطرون على السلطة. في تلك الأشهر الستة كتبت الكثير من الرسائل إلى سيلكيريك في سنغافورة، وإلى ساندیز في لندن، أحثهما على العمل. وبدون مساعدتهما ما كان بوسعي أن أحقق شعوري. ومع هذا كنت أتنبأ بوجود كثير من المتاعب عند وضع الدستور قبل «يوم ماليزيا» في 31 آب (أغسطس). في النهاية كان علي أن أقبل

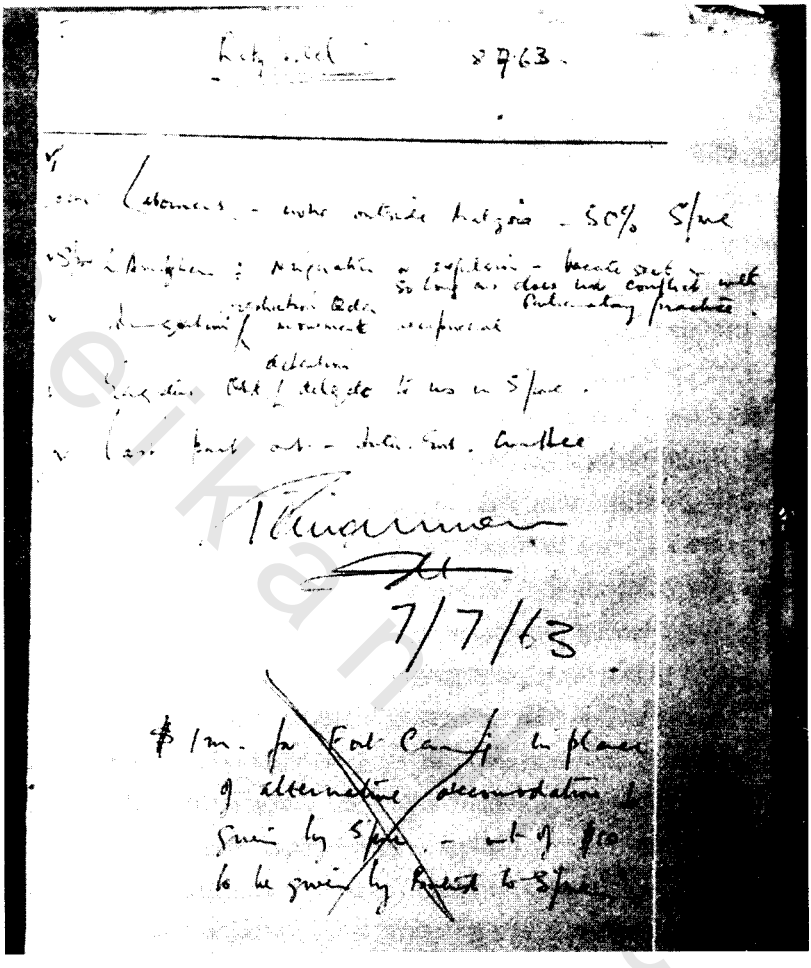

7/7/63

نقاطي المنسوجة على خلفية ظرف التي وافق عليها «التونكو» ووقع على ذلك في 7 تموز 1963

القرض: العمال ـ عندما يكون خارج ماليزيا ـ 50% سينغافورة

أعضاء الجمعية في سينغافورة: بالاستقالة أو الطرد ـ

مقعد شاغر طالما أنه لا يتعارض مع الممارسة البرلمانية.

أمر بالهجرة أو فرض القيد، حركة تبادلية

مصلحة السجون لرجال العصابات، ممثل لنا في سينغافورة

ـ الجزء الأخير خارجاً- لجنة حكومية داخلية

بصيغة مرنة بشأن السوق المشتركة، والقوات التي ستعتقل المجرمين، بحيث يتم التوافق على ذلك من خلال رسائل متبادلة يسهل إلغاؤها أو تجميدها. وكان علينا أن ننضم إلى ماليزيا بدون هذه الضمانات.

وكما توقعت لم تنقص مشاكلي في سنغافورة مع توقيع الاتفاقية. فقد ظل الباريسان صعب القيادة، وأصبح ليم يوهوك وحزب «تحالف شعب سنغافورة» (SPA) أكثر جرأة. ليم يوهوك وقد ساعد الباريسان في معارضة «وثيقة الانتخابات الاتحادية» في 24 تموز لأنه أراد تأخير انتخابات مقاعد سنغافورة الخمسة عشر في المجلس النيابي الاتحادي إلى ما بعد أن يحكم «التونكو» سيطرته على الشرطة. وحتى اقتراح تبني وتأييد «اتفاقية ماليزيا»، امتنع SPA عن التصويت الذي كان من شأنه أن يزيد الأغلبية بمقدار 7 أصوات وبذا يظهر التضامن في قضية وطنية حيوية.

obeikandl.com

obeikandl.com

31. المد يتحول

كانت الأشهر العشرة من كانون الثاني 1962 حتى أيلول 1963 من أكثر الأشهر إثارة للقلق في حياتي. بالإضافة إلى المناوشات المستمرة مع تان سيو سين، ووزراء التونكو في كولا لامبور، ومع ليم يوهوك وحزبه والباريسان في سنغافورة، كان الخطر يتزايد من جانب إندونيسية. وكان علي أن أحشد التأييد للانتخابات القادمة التي لا يمكن تأجيلها إلى ما بعد الاندماج كما ارتأيت. كان الشيوعيون قد قصموا فروعنا عندما انفصلوا عنا، وقضوا على «اتحاد الشعب» و«كتائب العمل». ومن أجل إعادة بناء حزبنا بشكل قوي يحتاج الأمر إلى سنتين على الأقل، لذا قررت أنا وكينغ سوي استراتيجية بسيطة اعتقدنا أنها يمكن أن تؤدي إلى انتعاش سريع لقواعدنا.

حصلنا من جهاز «تسجيل الجمعيات» على أسماء وعناوين مديري ومؤسسي منظمات، واتحادات صينية وجمعيات موالية لغرفة التجارة الصينية وفروعها الإقليمية ومن جمعيات رياضية ومكتبات وأندية في القاعدة البحرية. استبعدنا المنظمات الموالية للشيوعيين مثل اتحادات اليافعين في المدارس الصينية والجمعيات الموسيقية الصينية.

وما إن انتهى الاستفتاء حتى بدأت سلسلة من الزيارات لدوائر انتخابية مُركزاً بشكل أساسي على تلك التي جمعت أكثر الأوراق البيضاء ـ المناطق الريفية (آنذاك) مثل جورونغ وثومسون، وكامبونغ كيمبانغان وجالان كايو. بكنت دأت بزيارة تستمر يوماً كاملاً لدائرة انتخابية واحدة كل شهر، ثم زدتها إلى زيارة واحدة كل أسبوعين، ثم بزيارة كل أسبوع، ومع اقتراب عيد ماليزيا زدتها إلى جولتين أو ثلاث أو أربع جولات في الأسبوع. وأخيراً،ولكي أكمل الدوائر الإحدى والخمسين جميعها، كنت أقوم بزيارة كل يوم، وأحياناً كنت أزور دائرتين أو ثلاث دوائر ريفية في يوم واحد حتى وقت متأخر من الليل.

قبل الزيارات كان موظفون حكوميون يصحبهم عضو جمعية في الدائرة الانتخابية (أو إذا كانت دائرة انتخابية معارضة يصحبهم أعضاء الجمعية من حزبنا أو من آخرين) يعملون على حشد أصحاب المحلات، وزعماء جمعيات وزعماء اتحادات محلية مختلفة ومساعدتهم على انتقاء برنامج. وكانوا يرحبون بي في الدائرة لمناقشة مشكلاتهم واحتياجاتهم معي. كنت أتنقل بسيارة «لاندروفر» مكشوفة، ومكبر الصوت في يدي ومضخمات الصوت مثبتة في العربة، وأتحدث إلى الجماهير التي كانت تتجمع وتنتظرني في محطات توقفي المقررة. وقد نجحت خطتنا. ولكن ما إن خسر الشيوعيين الاستفتاء وتأكد للناس أن كل ما استطاعوا فعله هو تقديم 25% من الأوراق البيضاء، حتى شعر كل فرد بالارتياح.

كان أصحاب المحلات والزعماء الريفيون يحيونني بأكاليل الزهور، أو الأزهار الورقية، إذا كانوا فقراء، أما الممثلون الصينيون فكانوا يقدمون إلي أعلاماً من الحرير أو المخمل تحمل أسماء المانحين مزينة بعبارات مكتوبة بلون ذهبي تعبيراً عن تضامنهم معنا. جمعت عشرات من هذه الأعلام التي كانت ترفرف حول مكان الاجتماع الأخير حيث كان يقدم لي الغداء في مكان مكشوف. وكان الطعام يقدم على موائد مستديرة يتراوح عددها بين 20 ـ 50 مائدة يقدم ثمنه من أصحاب المحلات لتكريم زعماء الدائرة الانتخابية وتكريمي.

فقد حققت الجولات نجاحاً كبيراً. وعندما انتقدت المطالب غير المعقولة لتان سيو ورزاق أيدني الناس. كانت الجماهير تزداد تعداداً وحرارة مع كل زيادة. كان الزعماء تواقين للمشاركة في الترحيب بي وتأييد حكومة حزبنا (PAP). وتابع الرسميون معي وهم يستمعون إلى مطالب الشعب من أجل طرق مرصوفة، وطاقة، وإضاءة الشوارع، ومواقف،وعيادات ومدارس ومراكز اجتماعية. وكانوا يعالجون الاحتياجات الأسهل بسرعة، أما المطالب الأصعب فقد كنت أعد بدراستها وتلبيتها إذا كانت عملية. كانت المراكز الاجتماعية مفيدة لنشر معلومات

تدحض الدعاية الشيوعية، وقد بدأنا ببنائها ـ أبنية خشبية بسيطة ذات أسقف من الأسبيستوس وأرضية من الأسمنت،مجهزة جميعها بمصابيح كهربائية ومراوح سقف،وطاولة لكرة المضرب ومائدة وجهاز تلفزيون أبيض وأسود.

كانت لجان الاستقبال تنتظرني لمدة ساعات إذا ما تأخرت على الطريق. وكانت النسوة العجائز والفتيات يقدمن إلي شكاويهن مُطالبات إياي بحل متاعبهن الشخصية. وكان الهنود يأخذونني إلى معابدهم، وينثرون الأزهار في طريقي ويضعون علامة حمراء على جبيني، وهي علامة احترام لضيف رفيع المقام. كذلك كان الصينيون يأخذونني إلى معابدهم أيضاً ويحيونني عند المدخل برقصات الأسد وصوت الطبول والمزامير ترحيباً بقدومي. كان من المفيد بالنسبة إلى تابعيهم أن يروا رئيس الوزراء يُشرف أماكن عبادتهم. أما المالاويين فكانوا يحيونني بأحزمة «الكومبانغ»، إذ يقوم اثنا عشر أو أربعة عشر رجلاً مع الأبواق والطبول، أما الأكبر سناً فكانوا يضعون «الطنجق» على رأسي.

كان مؤيدو «باريسان» يصطفون في بعض الشوارع كي يتصايحوا ضدي. وفيما كنت أمر بجانب المدرسة الصينية الثانوية كان قرابة 40 ـ 50 طالباً، وقد غطوا النصف السفلي من وجوههم، يعلقون الإعلانات التي تسيء إلي وتتهمني بأنني خائن لشعبي. وفي «وهامبوا» في بعد ظهر أحد الأيام حاول مشاكسون تابعون للباريسان أن يدفعوني في مصرف موسمي للمياه، ولكن ضابط الأمن الذي يرافقني سارع إلى التدخل للتعامل معهم مما سمح لي أن أقفز بأمان. وكان أعضاء النقابات الموالية للباريسان يهتفون ضدي من الطبقات العليا لمواقعهم، وذات ليلة في «هونغ ليم» تعرضوا لي بالتهديدات ولوحوا بشعارات الاحتجاج من على سقف إحدى الشقق. وعندما طلبت من مصور تلفزيوني أن يسلط أضواءه عليهم ويصورهم ملتبسين انحرفوا وابتعدوا عن الأنظار. دعوتهم إلى الهبوط والكشف عن أنفسهم ومناقشة قضيتهم معي. ولكن رفضوا ذلك، وهذا ما مكنني أن أقول للآلاف من حولي: إن الشيوعيين حين تجابههم «الجماهير» في العلن فإنهم يطفئون أنوارهم ويتسللون إلى الاختفاء في الظلام.

كانت الجولات مجهدة جسدياً، وتستنزف طاقتي العصبية. بحيث كنت أنطلق في الساعة الثامنة من صباح الأحد أو بعد الظهر مباشرة في كل يوم من أيام الأسبوع. كانت فترات ما بعد الظهر حارة دوماً، وكنت ألقي خطباً قصيرة تتراوح مدتها من 10 ـ 15 دقيقة عند كل توقف، يمكن أن تمتد إلى ما بين 30 دقيقة وساعة كل واحدة منها بلغة المالايو، والإنكليزية ولغة الهوكين أو الماندرين. كنت أعرق بشدة ولذا كنت أجلب معي ملابس داخلية وقمصاناً وأتسلل بهدوء إلى مكان خفي، من وقت إلى آخر كي أبدل ملابسي بملابس جافة، وكنت أحمل معي منشفة صغيرة لأمسح العرق عن وجهي. كما كنت أعود إلى البيت ويدي اليمين مصابة برضّ وألم من كثرة استخدام المحارم الورقية. كما كان يصاب ظهري برضوض وزرقة في اللون بسبب ارتطامه بالحاجز المعدني لسيارة «اللاندروفر». تعلمت أن أستخدم يدي اليسرى كي أريح يدي اليمنى، وأن أرفع أصابعي إلى أعلى كي أحميها من الرضوض كما كنت أضع بعض المناشف حول الحواجز كي تمص الصدمات.

ولكنني كنت ما أزال شاباً دون الأربعين. وكان الأدرينالين يتصاعد عندي،وكنت أحس بالنشوة والتجاوب الحار من جانب الجمهور. وخطبي التي كنت ألقيها بلغة الهوكين والماندرين قد أقنعت الصينيين أنني لم أكن صنيعة للبريطانيين، وأنني كنت أحارب من أجل مستقبلهم. وناصرني المالاويون لأنهم وجدوني أحارب الشيوعيين الصينيين. أما الهنود، وهم أقلية صغيرة، كانوا خائفين ولكنهم استعادوا الثقة عندما وجدوني مع كل الأعراق، وأتحدث بلغة المالايا والإنكليزية معهم، بل وببعض كلمات التحية القليلة بلغة التاميل.

انتشرت الأخبار حول نجاح كل جولة أكثر من سابقتها بسرعة في الأحاديث التي تدور في المقاهي وعبر الصحافة والتلفزة. وقد ولدت أرضية من الحماسة بين الناس ولا سيما عند قادة المجتمع. أصبحت مثل ممثل سياسي مشهور. فكثير من أصحاب المحلات كانوا ضد المشاكسين الشيوعيين الشبان، ولكنهم

وعندما أكون على المنصة لم يكونوا يحملون اللافتات والأعلام فقط، ولكنهم كانوا يحملون بعض الهدايا التذكارية ويحملون بطاقات حمراء تحمل أسماءهم وعناوينهم يتمنون فيها الخير لي. إحدى الهدايا التذكارية كانت نقشاً عاجياً من سفينة صينية إمبراطورية تقف في قاعدة تحت غطاء زجاجي. كان أثمن أثر فني لدى مالكها. الذي كان صاحب حانوت في حوالي الخمسين من العمر،وقد تمنى لي السعادة والحياة الطويلة بلغة الهوكين. وما تزال هذه التحفة تتصدر غرفة جلوسي، هدية أقدرها غالياً لأنها تذكرني بتلك اللحظة العظيمة عندما كنت أشعر بتعاطف الشعب معي كوني زعيمهم. إن الإيمان الذي وجدته عند أصحاب الحوانيت الصغيرة هؤلاء قد حمسني على متابعة النضال.

وقد حفز نجاح الجولات ليم يوهوك على السؤال في «الجمعية» عن تكاليفها بالنسبة للدولة. كنت قادراً على الإجابة بأنه لم يجر استخدام أموال عامة بطريقة سيئة، إذ لم ينفق دولار واحد على الاحتفالات والشراب المنعش ــ كل ما دفع جاء من الناس أنفسهم. فمنظموا الحملات يستحقون الثقة على هذا وكانوا فخورين بأنهم حصلوا على تأييد شعبي، لوجود زعماء محليين سعداء بأن يروا أنفسهم على شاشة التلفزة يحيونني أو يجلسون معي على منصة أو مائدة للطعام. كنت أشعر أن المد قد تحول.

الموظفون الذين رافقوني في هذه الجولات أظهروا روحاً جماعية قوية. و بعد خوض عدة جولات، والاستماع إلى شروحي وتبياني لكيفية تحسين أوضاع السنغافوريين، بدأوا يصغون إلى جانبي. وفي الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني 1962 واجهنا جماهير غير مسؤولة وأحياناً عدوانية، وكانوا يشعرون أن الحملة حملتهم كما هي حملتي. كانوا يختلفون عن سائقي المالاوي الذي يقود سيارة لاندروفر، والذي كان عليه أن يجلس ويصغي إلى المئات من خطبي بلغات لم يكن يفهمها، ويبتهج في كل مرة كنت أتحدث فيها بالمالاوية إلى موظفين يعملون في الخدمة البيطرية، ودائرة الأشغال العامة، الذين يمدوننا بالماء والكهرباء، وطاقم إذاعة وتلفزيون سنغافورة.

جميعهم كانوا يهتفون لي بمن في ذلك الشخصية القوية جودي بلود ورث في التلفزة الصينية. والتي اكتسبت من زوجها دينيس بلود ورث الذي كان مراسلاً لصحيفة «لندن أوبزرفر» من سنغافورة والذي أشادت به في أحد كتبها:

«نخوض في ظلام دامس أحياناً، ثم تُشعل الأضواء فجأة. ويهتف الجمهور وسط الجلبة ويشق طريقه وسطهم، ويضحك على رقصات الأسود من حوله غير عابئ بالألعاب النارية، دون أن يشعر بالخوف ـ لقد احترق بسبب تلك الألعاب ولكنه لم يبالِ. كنا نشعر حقاً أننا فريق، أشبه بوحدة عسكرية. كنا فخورين به. إنك لا تستطيع إلا أن تفخر به».

كان أهم شخص بالنسبة إلى نجاحي المذيع الرفيع سيا تشينغ تيت الذي كان يتكلم لغة الهوكين باقتدار. أصبح أستاذي المتطوع بعد أن لاحظ الأخطاء الكبيرة التي كنت أرتكبها في خطبي، وكان يجلس معي في اليوم التالي ليبين لي أخطائي ويعلمني التعبيرات الصحيحة كما كان يفعل الآخرون قبله. ولم تكن هذه الطريقة الوحيدة التي حسّن بها أدائي،فقد عودني على استعمال الجينسينغ الذي كنت أشتريه من صيدلية صينية قريبة لمعالجة حنجرتي بعد ما كنت أعاني من آلام بسبب خطبي المتعددة.

كان وقع خطبي يرتقي باستمرار عبر التلفزة. عندما كنت في لندن في شهر أيلول عام 1962 رتب لي أمين سري الصحفي، أليكس جوزي، لقاء مع هيو بورنيت من إذاعة BBC لإجراء مقابلة معي ثم مراجعة أدائي على الشاشة. كنت قد شاهدت قبل ذلك برنامجاً ظهرت به، وقد ذهلت للصورة الموحشة التي ظهرت بها. أكد لي بورنيت أنني كنت طبيعياً. فكل ما أحتاجه بعض النصائح: انظر إلى الكاميرة دوماً، لا تغطِ أبداً فمك أو أنفك بيدك وأنت تتحدث، اتجه بنظرك إلى الأمام ولا تمل إلى الخلف في كرسيك. وكانت نصيحته الأساسية: «كن طبيعياً، ومباشراً، وتصرف على طبيعتك». ظهر التلفزيون في سنغافورة في شباط 1963 وأثبت أنه سلاح فعال ولا سيما عندما انقلب على الشيوعيين.

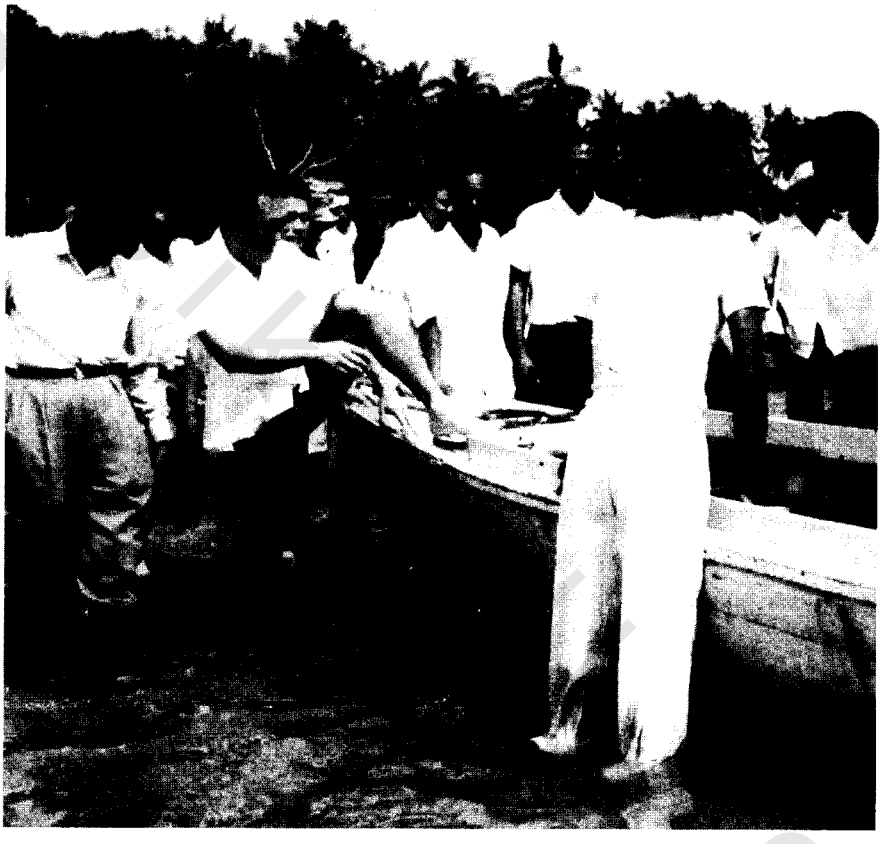

زيارة إلى الجزر الشمالية عام 1963 كانت تعني بل القدمين. لم يكن ثمة أرصفة للقوارب، ليعقوب بن محمد، عضو البرلمان فيما بعد عن الجزر الجنوبية، هو الثالث على يساري يرتدي نظارتين ولا يضع قبعة

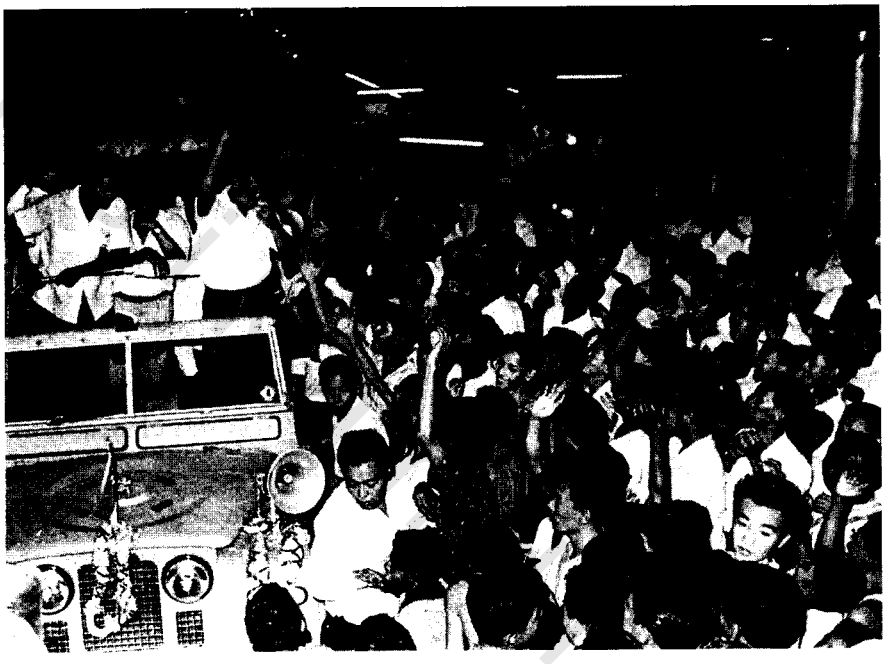

حشود حارة تستقبلني في غيلانغ سيراي (منطقة ملاوية) في 9 أيلول 1963. السيد رحمات يوساك تولى قيادة السيارة «اللاندروفر» هذه في كل بقعة من سنغافورة (1962 ـ 1963) بعد الاستماع إلى مئات الخطب من قبلي، أصبح صديقاً لي ومؤيداً قوياً.

فأساليبهم كانت أساليب خطب جماهيرية حيث يتكلم المتحدث بصوت عال أو يكشر أو يبالغ في حركاته حتى يراه الجمهور البعيد. كان خطباؤهم يبدون قبيحين ومزعجين. لم يكن لديهم خبير مثل هيو بورنيت كي ينصحهم، وبالتالي فقد ألحقوا بأنفسهم ضرراً كبيراً.

فيما كنت مشغولاً بجمع التأييد الشعبي كان ثمة تطورات متعلقة في المنطقة. ففي 20 كانون الثاني 1963 أعلن د. سوباندريو أن المجابهة ضد ماليزيا باتت ضرورية لأن المالايو جعلت نفسها أداة للاستعمار والإمبريالية.

وبعد عدة أيام، أدان الرئيس ماكا باغال، رئيس الفيلبين دولة ماليزيا بوصفها قوة استعمارية جديدة، وبعد ذلك بعشرة أيام أعلم سوباندريو المراسلين الصحفيين الأجانب أن أعمال ماليزيا الاستعمارية إذا امتدت إلى مناطق بورنيو، فسيكون هناك مجابهة فعلية. وفي اليوم التالي أعلن الرئيس جون كينيدي عن تأييده الكامل لماليزيا «بوصفها الأمل الأفضل للأمن في المنطقة»، ولكن سوكارنو استمر في تصعيد خطابه العدواني. وفي الأول من أيار وجه كل اهتمامه إلى بورنيو، وأصر على أنها يجب أن تحصل على الاستقلال أولاً، وأدان ماليزيا مرة أخرى بوصفها استعماراً بشكل جديد.

رد التونكو على هذه الهجمات باستدعاء سفيره من جاكرتا. وأعلنت المالايو استنفاراً فورياً لجيشها وبحريّتها وقواتها الجوية. في 3 أيار اتبع قائد القوات البريطانية المسؤول عن الشرق الأقصى ذلك بأن لديه من القوات والرجال والطائرات لمواجهة أي أمر طارئ في بورنيو. كان الوضع ينذر بالسوء على نحو متصاعد.

في 31 أيار (مايو) دعا رئيس وزراء اليابان التونكو والرئيس سوكارنو للقاء به في طوكيو. وانتهى اجتماع القمة هذا بالتأكيد ثانية على أن «معاهدة الصداقة» الموقعة بين البلدين في عام 1959 تلزمهما بحل الخلافات بحسن نية وجوار. شعر

التونكو بالارتياح، ولكن سوكارنو شعر بأن التونكو كان خائفاً منه. وقد شعرت بنفسي بهذا الخوف من خلال نبرة صوته عندما وصف هذا اللقاء لرزاق، وإسماعيل، وكينغ سوي، ولي بعد فترة قصيرة من عودته من طوكيو.

أدت قمة طوكيو إلى لقاء وزراء الخارجية في مانيلا حيث خُوّل رزاق بالقول إن رغبات شعب ماليزيا مستقبلاً سوف يتم التشاور حولها مرة أخرى. ولكن بعد أن وقع التونكو «اتفاقية ماليزيا» في شهر تموز، أدان سوكارنو هذه الاتفاقية واتهمه بخرق اتفاق مانيلا. عمل ماكابا غال على جمع الاثنين في لقاء آخر في مانيلا، وكانت النتيجة أن وافق التونكو في 6 آب (أغسطس) على تأجيل تاريخ تأسيس ماليزيا من أجل إعطاء وقت للجنة الاستكشاف المفوضة من الأمم المتحدة للتأكد ما إذا كان شعب بورنيو يريد الاتحاد.

وجد البريطانيون أنفسهم ملزمين بالموافقة على أن إندونيسية، والفيلبين، وبريطانيا، ينبغي أن يُسمّوا مراقبين لمتابعة عمل هذه اللجنة، ولكن ساندیز كان غاضباً ومنفعلاً. وضغط على التونكو لتحديد يوم معين لماليزيا، من أجل وضع حد لمزيد من المضاعفات. واخترت عدداً من الشباب المالاويين من بروناي وبعض الصينيين الموالين للشيوعيين من ساراواك من أجل إجراء تدريبات عسكرية في الجانب الأندونيسي، ولم يكن يريد «للمراقبين» الأندونيسيين أن يتجولوا في مناطق بورنيو في الوقت الذي تتخذ فيه جاكرتا موقف المجابهة والتخريب.

كان الاجتماع شديد التوتر. وقد كتب ساندیز في تقريره في 27 آب:

«كان (التونكو) في حالة عصبية شديدة وانتهى إلى القول: «لقد وصلت إلى نهاية الأمد، ولا أريد أن أناقش أي شيء مع أي أحد بعد ذلك... لقد تأكد أن ماليزيا ما هي إلا سمكة صغيرة جداً بالمقارنة مع إندونيسية وهو قلق على آفاق التعايش مع جار قوي وعدواني له يطمع في أراضيه».

ولكن ساندیز كان رجلاً عنيداً وجعل التونكو يوافق على الإعلان بأنه مهما حدث فسوف يعلن عن قيام دولة ماليزيا في 16 أيلول.

لم يكن التونكو مرتاحاً البتة تجاه جيرانه الأندونيسيين. فقد كان سوكارنو خطيباً مفوهاً في حين أن التونكو لم يكن كذلك. وكان سوكارنو يتمتع بشخصية قوية مسيطرة، في حين كان التونكو شخصية هادئة وساحرة. وكان سوكارنو يمثل 100 مليون أندونيسي، في حين كان يمثل التونكو 4 ملايين مالاوي وأقل من أربعة ملايين صيني،وهندي وآخرين. وكان الملاويون يعترفون عموماً بتفوق ثقافة جافا. لم أجد التونكو خائفاً كما أراه اليوم. ولعل سوكارنو لمس هذا وكان يستغل مخاوفه إلى أقصى حد، لم يكن ساندیز يثق بأن التونكو يستطيع مواجهة وزير الخارجية الأندونيسي. وما حصل أن رزاق هو الذي قابل د .سوباندريو في سنغافورة لا لمناقشة موضوع ماليزيا بل لإعلامه بالتاريخ الجديد.

obeikandl.com

32. سنغافورة تعلن الاستقلال

مع اقتراب تاريخ الاندماج (ضغطت علي «غرفة التجارة الصينية») لجعل اليابانيين يدفعون «ضريبة دمائهم». فقد أراد مديروها أن تحل هذه المسألة قبل أن تنتقل الشؤون الخارجية إلى أيدي الحكومة المركزية التي يغلب عليها الطابع المالاوي، وهذه ستكون أقل شعوراً بالمظالم التي لحقت بالصينيين بالدرجة الأولى. وكانت حكومة طوكيو أيضاً واعية لهذه المسألة التي تجر أقدامها.

وكانت الغرفة تريد أيضاً أرضاً لتقيم عليها نصباً تذكارياً لهؤلاء الضحايا. فخصصت لهم قطعة من الأرض بمساحة 4.5 هكتار تواجه «معهد رافيلز» التذكاري، ولكنني طلبت من البريطانيين أن يتابعوا مسألة ضحايا الدم مع اليابانيين، نظراً لأنها مسألة تتعلق بالشؤون الخارجية التي تقع تحت سلطتهم. وعندما كنت في طوكيو في نيسان 1962 لم يوافق رئيس الوزراء: «هاياتو إيكيدا إلا على النظر بعين الاعتبار إلى اتخاذ خطوات مناسبة للتعزية بأرواح الموتى». ولم تتخذ إجراءات خاصة.

لم أكن قلقاً إزاء حل هذه المسألة، ولكن المشكلة لم تكن في طريق الحل. وقررت «غرفة التجارة الصينية» أن تُصعّد الموضوع، وكنت أخطط لإجراء انتخابات قبل «يوم ماليزيا»، وكان علي أن أرفع طلباتها بقوة مهما كانت النتائج بشأن الاستثمارات اليابانية. وفي 5 آب طلبت الغرفة تعويضاً بمقدار 50 مليون دولار تخصص لمشروعات صحية وتربوية. وأجاب اليابانيون بعرض إقامة مركز للأشعة لمعالجة السرطان، وتجهيزات للمعاهد التربوية، ومنح دراسية لطلاب سنغافورة في اليابان، بكلفة تتراوح بين 5 ـ 10 مليون دولار.

اقترح كوتيك كين، بوصفه رئيساً لغرفة التجارة الصينية بترتيب حشد جماهيري في «بادانغ» أمام «قاعة المدينة» يوم الأحد في الخامس والعشرين من آب «للتعبير عن عدم إخلاص الحكومة اليابانية في تسوية مطلب سنغافورة في

الاحتلال. وأضفت بأن الاتفاقيات التي وضعت جانباً من قبل المالاويين بحجة أو بأخرى كانت مقلقة. ولا يمكن التخلي عنها بصفة انفرادية. إذا لم أتلق تأكيداً صريحاً منه بأن سنغافورة لن ترغم على الاندماج في ماليزيا إلا إذا حُلّت البنود المهمة بتاريخ الثاني من أيلول،فإنني أنوي الاستقالة وأطلب ولاية جديدة من الشعب. وستكون هناك إذن قضايا حاسمة في الانتخابات وسيكون من الصعب إلغاء حقيقة أن سنغافورة لم توافق على الانضمام إلى ماليزيا في 16 أيلول.

ولم يُجب ساندیز.

في 31 آب 1963، أعلنت في اجتماع حاشد في ميدان «سيتي هول»، استقلال سنغافورة من جانب واحد. وقد حاول البريطانيون أن ينصحوني بالعدول. أما سيدني الذي كان يُفترض أن ينسحب إذا ما تقرر الاندماج فإنه لم يفعل. كان في «موتيارا»، وهي مركب بحري مالاوي، يبتعد عن شاطئ مالايا منتظراً 16 أيلول. كذلك تغيب رزاق. فقلت للجماهير الحاشدة: إنه لما كانت هذه المناطق قد أعلنت الحكم الذاتي قبل الاندماج، مُسلّمين السلطة الاتحادية في الفترة الانتقالية لحكامهم، فإن جميع السلطات الاتحادية الخاصة بالدفاع والعلاقات الخارجية سوف يتوكل بها في سنغافورة حتى 16 أيلول يانغ دي ـ بيرتوان نيغارا باسم الحكومة المركزية. وكان تونكو و زملاؤه يعتقدون أنني أثرت الدفاع عن ولايات شمال بورنيو في وجه رغباته الواضحة، لأنني قبل أسبوع كنت قد قابلت زعيمي تحالف صباح وساروواك في جيسلتون. والحق أنني حرضتهما على القيام بشيء ما درامي في 31 آب للحيلولة دون أي تأجيل إضافي.

جاء سيلكيرك إلى العشاء في تلك الليلة ولكنه لم يبد أي احتجاج. لم أظهر فرحتي تجاه ذلك، ولكنني ما كنت لأسمح للدافع باتجاه ماليزيا أن يتداعى، ولا سيما أنني كنت قد قررت أن أعلن عن انتخابات عامة بعد ثلاثة أيام، مع يوم التسمية في 12 أيلول. لم يرتح «التونكو» لذلك، وفي 2 أيلول قامت حكومة ماليزيا باحتجاجات قوية ليس تجاه سنغافورة، بل تجاه البريطانيين. وأعلنت في

اليوم التالي «إذا كان لأحد أن يحتج فعليه أن يحتج تجاه بريطانيا وسنغافورة. ففي المحصلة نحن الذين نحكم هذا المكان». وأضفت أنه من المحزن بشأن مالايا اعتقادها الساذج بأن السلطة ستُقدم على طبق من فضة من قبل بريطانيا. كانت تلك لهجة غير مناسبة لم يوافق عليها «التونكو» ولكن كان من الضروري جداً بالنسبة لي بوصفي زعيماً سنغافورياً أن أبدو كمن لا يفعل إلا ما يرضي «التونكو». أجاب بأنني جرحت مشاعر شعب المالايو.

كانت ساراواك قد أعلنت قبل ذلك استقلالها واقعياً defacto، وأعلنت بورنيو الشمالية تأسيس دولة «صباح».

قلت لسيلكيريك في 4 أيلول: إنه إذا لم تحترم بنود الاتفاقية بين التونكو وبيني وتنفذ في اليوم المحدد، فسأخوض الانتخابات على أساس الاستقلال وسأطالب فوراً من عدد من الدول الاعتراف ابتداء من يوم 16 أيلول. إن مزيداً من المراوغة لا يعني بالنسبة إلي سوى أن زعماء المالايو ينوون اقتحام سنغافورة، وأنا أخجل أن أتحمل مسؤولية الاتحاد في دولة ماليزيا بمثل هذه الشروط. وكان رد سيلكيرك على ذلك رسالة بعث بها إلى ساندیز يتهمني فيها بالعجرفة. وأضاف في اليوم التالي:

«أعتقد أنه يمارس الآن سياسة حافة الهاوية. يعتقد أن موقفه منيع. بل إنه يعتقد إما أن ينضم إلى ماليزيا بشروطه وإما أن يعلن الاستقلال كما يستطيع أن يضع أية شروط يشاءها علينا لأنه يعرف أننا لا نستطيع في ظل أية ظروف أن نتخلى عن موقعنا العسكري في سنغافورة. إنه يعتقد، ربما كان على صواب، أنه يستطيع أن يكسب أية انتخابات تحت شعار «استقلال» مرصع بتعليقات مرة عن المالاويين وعنا والذي سيقوله عنا إننا نسعى إلى تدمير الموقف الذي اكتُسب بصعوبة والذي يحقق مزية للصينيين في سنغافورة... أعتقد أنه ما يزال يريد الانضمام إلى ماليزيا، لذا علينا أن نضغط على المالاويين كي نتوافق معه تماماً حول النقاط البسيطة نسبياً والتي ما تزال قائمة».

(آ) أن أمنع الحكومة المالاوية من اتخاذ موقف استفزازي أو عنيد نحو «لي».

(ب) أن أحاول مساعدة كلا الطرفين من أجل الوصول إلى اتفاق.

(ث) أن أقوي موقف التونكو بالانضمام إلى ماليزيا إذا ما أبدى علامات تردد.

«وبالتالي، إذا كنت توافق، أقترح أن أبقى في هذه المنطقة حتى نضع سنغافورة بأمان في الجعبة في 16 أيلول. وفي تلك الحالة يمكن أن أبقى يومين إضافيين من أجل احتفالات ماليزيا. وهذا ما سيجعل من غير الضروري إيجاد زميل في الحكومة لمتابعة الأمر».

ولكن لم يكن لدي نية في إتلاف مشروع ماليزيا. لما كنت قد تفاوضت في عدة مؤتمرات دستورية، فقد كنت أعرف الموقف القانوني جيداً جداً: ما إن تُعلن دولة ماليزيا حتى تضع الجيش والشرطة تحت إمرة كوالا لامبور، ولكن الأخيرة تستطيع أن تعلن حالة الطوارئ وتحكم بموجبها. لذا كنت أريد عدة نقاط حماية ضمن الدستور أو أن تسجل في وثائق رسمية في حال قررت الحكومة الاتحادية القيام بأي تصرف أحمق.

كان البريطانيون معي، وقد أثمر الضغط الذي مارسته عليهم. ففي 7 أيلول وافق المدعي العام البريطاني ورزاق على جميع المسائل والتي كانت قيد البحث ما عدا حق وفد سنغافورة في اعتقال رجال العصابات في المجتمع السري. فلم يريدا أن يرد ذلك في الدستور، بل عليّ أن أقتنع برسالة بسيطة من السلطة. وفي 11 أيلول أعلنت أن جميع الخلافات بيننا قد سويت. ويمكن القول إنه باستخدام السلطة الاستعمارية على إكراه الزعماء المالاويين استطعت اكتساب بعض الوقت وترك الإشكالات إلى المستقبل. ولكن تصريحي وحيد الجانب بالاستقلال كان ضرورياً كي أحذر البريطانيين بأنني أستطيع أن أجعل الأمور

صعبة بالنسبة إلى «التونكو» وإليهم إذا لم يفِ بوعوده. نجحت أساليبي ولكن بثمن. فقد كان التونكو ورزاق متشبثين برأيهما القائل: إنني رجل يصعب التعامل معه، وإنهما من الآن فصاعداً سيكونان حذرين عند التعامل معي.

في صبحية يوم الترشيح أنجزت جولتي الأخيرة لإلقاء الخطب في ماونتباتن بعد زيارة ثلاث دوائر انتخابية أثناء الليل. عدت إلى البيت في الساعة 7 صباحاً على صوت الألعاب النارية التي أطلقها جيراني في شارع أوكسلي. فقد كانوا يعرفون أن أمامي صراع حاد، وأرادوا أن يشجعوني. وبعد ست ساعات من إغلاق الترشيح أعلنت الحكومة أن التصويت سيكون في 21 أيلول، أو بعبارة أخرى بعد خمسة أيام من انضمامنا إلى ماليزيا. وإذا لم تتكون ماليزيا حتى ذلك الحين عندئذ ستكون سنغافورة والبريطانيون والمالاويون في مأزق. من المؤكد أن ذلك لن يسمح للتونكو بإيجاد طريق آخر يسلكه في السادس عشر من الشهر كما هو مقرر. وقد أردت أيضاً أن يجري معظم الحملة ونحن ما نزال نسيطر على الشرطة والجهاز الإداري للانتخابات، وحيث يكون معظم رجال العصابات ـ بمن فيهم تشوا هو آن، ومؤيدو وليم يوهوك الأول ـ قيد الاعتقال. وكنت قبل ذلك رفضت التماس «التونكو» بإطلاق سراح تشوا.

قبل يومين من «يوم ماليزيا» في 16 أيلول، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت أنه وفقاً للمسح الذي أجرته الأمم المتحدة فإن الغالبية العظمى لشعب ساراواك والصباح تريد أن تنضم إلى ماليزيا. وفي اليوم التالي استدعت اندونيسيا والفيلبين سفيريهما من كوالا لامبور وأعلنتا أنهما لن تعترفا بماليزيا. وفي 16 أيلول احتشدت جماهير ضخمة في جاكرتا في عرض منظم «للغضب الشعبي» بموجب البروتوكول العالمي الثالث التقليدي للاحتجاج الدبلوماسي.

واقتحمت آلاف الجماهير،وهي تهتف «لتسقط ماليزيا»، السفارتين البريطانية والمالاوية. اندفعوا إلى الطابق الأول من السفارة البريطانية لتحطيم الأثاث، وراحوا يقذفون طوال 90 دقيقة بالحجارة والطوب من الخارج وقد حطموا كل

نافذة. ومشى مساعد الملحق العسكري البريطاني، والقذائف تسقط من حوله، بملابسه العسكرية وهو ينفث دخان سيجاره على مرأى من المتظاهرين المشاغبين. حاول رجال الشرطة شده إلى الخلف وراء عمود، ولكنه تملص منهم واستمر في الاستعراض. وعندما ظهر السفير البريطاني، أندرو غيلشريست، وأخبره ممثلو الحشود أنهم سيقاتلون من أجل التحرر من الإمبريالية لشعب بورنيو الشمالية. أجاب بعبارة: عاش يوثانت، وأشار بالأندونيسية إلى أن الأمم المتحدة قد اعترفت بماليزيا. أثارت علامات التحدي البريطاني هذه الأندونيسيين مما جعلهم يشعلون النار بالسفارة وينهبونها على مدى يومين، ويتعاملون بخشونة مع الموظفين بمن فيهم السفير نفسه. كما هاجم الأندونيسيون سفارة المالايا، ولكن السفير لم يكن موجوداً. ومن أجل رد التحية قامت الجماهير الغاضبة بنهب السفارة الأندونيسية في كوالا لامبور.

في 16 أيلول أقمنا احتفالاً آخر، هذه المرة مع ساندیز ممثلاً بريطانيا، وإسماعيل ممثلاً مالايا، ووقفا إلى جانبي على أدراج «سيتي هول» فيما كنت أعلن أن سنغافورة باتت جزءاً من ماليزيا، كما أعلنت ولاء شعبها للحكومة الاتحادية. لم ينتبه التونكو أنه كان يوم ميلادي الأربعين. ولو كان موجوداً لغيّر التاريخ ـ فيوم مولدي لا يمكن أن يكون يوم حظ لديه. في الصباح التالي طرت إلى كوالا لامبور من أجل الاحتفال الرسمي في «ملعب ميرديكا». كان الجو مشبعاً بالخطر من مجابهة سوكارنو، كما أن خوف التونكو مما يمكن أن يفعله قد أحسّ به وزراؤه. وفي الطريق إلى الملعب، مررت على سيلكيرك الذي كان يرتدي بزة الاحتفال البيضاء، في فظهوره الأخير قوميساراً عاماً لجنوب شرق آسيا. بدا بدوره متوتراً بعض الشيء. وقد استعدت رباطة جأشي بوجوده فقد وجدته قوياً رابط الجأش. لم يكن لدي شك في أنهم سيهتمون بماليزيا على الرغم من أي شيء يستطيع سوكارنو أن يفعله.

انتهى الاحتفال وعدت بالطائرة إلى سنغافورة واستأنفت حملتي على مدى الأيام الأربعة التالية. طرح حزبنا مرشحين في جميع الدوائر الانتخابية الإحدى وخمسين، ورشح الباريسان وحزب UPP 46 ممثلاً، وتحالف سنغافورة 42 ممثلاً، ورشح «بارتاي راكيات» ثلاثة، وحزب العمال ثلاثة، والمستقلون 16 مرشحاً.

وتشاركت جميع الأحزاب في أوقات الإذاعة والتلفزة بحسب عدد المرشحين. كان من المدهش أن نرى مدينة هادئة نسبياً قد تحولت فجأة إلى مدينة تشتعل بالحيوية حيث يطوق حاملو الإعلانات والأعلام ويوزعون الكتيبات. وكانت حملة حزبنا الذروة لجولاتي الانتخابية في الأشهر العشرة الأخيرة، وقد أقنع كينغ سوي اللجنة الانتخابية بأن أكون مركز التوجه. كنت هدفاً لغضب الحزب الشيوعي الشديد، ومن أجل رد حزبنا لأن يكون أكثر درامية إذا ما تهجّموا عليّ شخصياً، وذلك كي يظهروا للناس أن الشيوعيين أخفقوا في القضاء عليّ. كان لدينا شعار حملة واحد،وهو صورة لي أثناء إحدى زياراتي لدائرتي الانتخابية، ويدي مرفوعة وأنا أبتسم وأحيي الجماهير.

علّق الباريسان صوراً دعائية لزعمائهم المسجونين لإثارة واكتساب العطف من أجل التصويت. وما إن احتدمت الحملة، حتى اشتط مؤيدوهم في اكتساب الأصوات، وظهرت منظماتهم الخفية وجماعات الجبهة المتحدة لترمي بكل شيء يمكن أن يحركوه. وقاموا بحملات كبيرة صبوا خلالها جام غضبهم عليّ وضد الرجعيين اليمينيين ولاسيما التونكو والإقطاعيين المالاويين. وقبل الاقتراع بأربعة أيام تراجع د.لي سيوه تشوه عن موقفه وأظهر معارضة لماليزيا وأخذ جانب الأندونيسيين ضد «التونكو». وهذا ما جعل تحذيرنا السابق بأن التصويت لباريسان يعني التصويت لسوكارنو أكثر مصداقية. وفي حشد ضخم عند الغداء توقعت أن يختفي الشيوعيون تحت الأرض بعد أن ربحنا. وكما هو متوقع كانت الانتخابات صراعاً بين «الباريسان» وحزبنا.

ركزت إذاعتي عشية الاقتراع على أبعاد التحالف كي أقلص من انشقاق الأصوات غير الشيوعية. وعرفت جماعة MCA الآن أنها لا تستطيع أن تربح وفضلت أن ينجح «الباريسان» بحيث تشيد كوالا لامبور بدستور الدولة. وكان ذلك حلاً بسيطاً إذا لم يكن ساذجاً لمشكلة معقدة جداً. فسيكون لحكومة سنغافورة الإشراف على ميزانية تعادل نصف ميزانية المركز، وعلى محطة إذاعة وتلفزة أقوى من محطة كوالا لامبور. وهي ستجلب تحت إشراف الشيوعيين المرتبطين مع الحزب الشيوعي الأندونيسي كارثة على ماليزيا. ووسائل الحماية الدستورية التي وافقنا عليها لا تسري إلا إذا تسلم حزبنا السلطة. كان الخيار أمام الشعب واضحاً وبسيطاً. وقد أرسل فيليب مور تقريراً إلى لندن جاء فيه:

«... ثمة قلة قليلة من المراقبين المستقلين الآن، ممن يستطيعون التنبؤ بثقة بأغلبية كاسحة «لحزب العمل الشعبي» في الجمعية التشريعية، أي الحصول على 26 مقعداً أو أكثر... قوة الحزب تتجلى في الحكومة القوية ذات الفعالية العالية والتي تجلت في سنغافورة على مدى الثمانية عشر شهراً الأخيرة... أما ضعف الحزب فيكمن بالدرجة الأولى في افتقاره إلى منظمات حزبية في الدوائر الانتخابية ولاسيما في أوساط الأعضاء الناطقين بالصينية الذين يشكلون 63%... ولكن لي نفسه كان واثقاً تماماً في حديثه الهاتفي بعد ظهر هذا اليوم. بيد أنه كان منزعجاً من التونكو بسبب مجيئه إلى سنغافورة البارحة (19أيلول) وتدخله في الحملة. مايزال توقعي أن حزب العمل الشعبي (PAP) سيحصل على أغلبية شاملة، ولكن معظم الناس الذين أحترم أحكامهم هم أقل تفاؤلاً ولم يعطوا الحزب أكثر من 20 ـ 24 مقعداً. وأكثرية حزب باريسان سوسياليس لا يمكن أن تسيطر ... ولكن حتى ولو انتهج هذا الحزب سياسات معتدلة في سنغافورة، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن للحكومة المركزية أن تحتملهم في السلطة في سنغافورة طويلاً».

كان ظهور «التونكو» الشخصي كي يتحدث في الاجتماعات الحاشدة للتحالف التطور الأكثر خطورة. فمهما تكن رغباته الشخصية فإن قيادة «المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة» (UMNO) وجذب مالاويين محليين قد جلباه إلى خضم سياسة

سنغافورة. وبالإضافة إلى ذلك كان رزاق قد تحدث إلى سيلكيرك منذ بضعة شهور عن إمكانية «انتخابات تطرح حكومة بديلة تحل مكان لي». كل ذلك يعني أن المنظمة الوطنية لم تكن تنوي أن تسمح للدولة بالاهتمام بشؤونها كما اتفقنا،وأننا عاجلاً وليس آجلاً سنصطدم مع السياسات المالاوية للدفاع عن مصالحنا. كنت آمل أن يتأجل ذلك الصراع لفترة انتخابية واحدة.

أحصيت الأصوات في 21 أيلول،وقد كانت ليلة مثيرة إذ أن الأصوات كانت في كثير من الدوائر الانتخابية متقاربة جداً. فقد هزم تشين تشي الدكتور لي سيوه تشوه بـ 89 صوتاً، ونجح راجا بأقل من 200 صوت. وخسر كيني أمام مرشح «الباريسان»، فقد خسر رصيده في أنسون. أما آمال ليم تشين سيونغ،وفونغ سوي سوان والمحتجزين الآخرين في شانغي الذين كانوا يتابعون نتائج التصويت عبر الإذاعة، فسرعان ما تحطمت بعد أن بات واضحاً أن حزبنا لن يهزم وأن جماهير الباريسان الحاشدة لم تعكس التأييد الشعبي الصحيح. فقد كسبنا 37 مقعداً، وكسب «الباريسان» 13 مقعداً، وكسب أونغ إينغ غوان من «حزب الشعب الموحد» مقعداً واحداً. وكما اعترف أحدهم فيما بعد فإن الباريسان قد صُعق تماماً.

كذلك تلاشى حلم التونكو في تشكيل تحالف من عدة أحزاب في سنغافورة. فقد أزيح جميع مرشحيهم. كنت على حق في عدم موافقتي على تطهير كامل لزعماء الجبهة الشيوعية المفتوحة، وإلا كان من الممكن أن يحصل التحالف على ما يكفي من المقاعد بحيث يحتفظ بقوة كامنة. ولكن الضربة الأشد قسوة للتونكو كانت فوز حزبنا على «المنظمة الوطنية المالاوية المتحدة» (UMNO) في جميع الدوائر الانتخابية المالاوية، والتي جاء لتشجيعها في سنغافورة عشية الانتخابات. فقد صوّت المالاويون، وقد جوبهوا بخيار بين تحالف ضعيف، وباريسان القوي وحزبنا الموثوق، لصالح حزبنا. كان لدينا مرشحون مالاويون أقوياء. وكان أفضلهم يعقوب بن محمد. هذه النتيجة كان من شأنها أن تترك

آثاراً هائلة. لم نكن نعرف حتى ما بعد الانتخابات المالاوية في نيسان 1964 كيف كانت «المنظمة الوطنية» (UMNO) تنظر بضغينة إلى نجاح حزبنا غير المتوقع، وكم كان هجومهم المعاكس ضارياً.

أخيراً أعلنت النتائج، وبعد منتصف الليل أوجزت على الإذاعة والتلفزة أربع سنوات ونصف من الصراع الحاد والقلق: «وصلنا هذا الصباح إلى ما يعتبر بالنسبة إلى الشيوعيين لحظة الحقيقة ـ وهي أن جماهيرهم كانت خرافية». ابتداءً من قادتهم المبتهجين، وشعاراتهم، وملصقاتهم، التي كانت موجودة في كل مكان كي تعطي انطباعاً مبالغاً فيه وتظهر قوتهم. وفي اليوم التالي، 22 أيلول بعث مور بتقرير إلى لندن يقول فيه:

«كان هذا انتصاراً كبيراً وإنجازاً عظيماً لمسيرة لي كيوان يو. إنه نصر أهم بكثير من انتصار عام 1959، عندما انتصر بتأييد من الشيوعيين ولكن في هذه المعركة جابه الشيوعيين بشكل مكشوف وهزمهم على نحو حازم ...

«كنا نقول في سنغافورة دوماً إن لي كيوان يو هو الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يحكم هذه المدينة، وإن على الحكومة الماليزية أن تتفاهم معه أو تسجنه. الخيار الثاني غير وارد الآن، وعلينا أن نأمل أن يظهر الآن اعتدال كاف لدى كلا الجانبين من أجل جعل شراكة ناجحة أمراً ممكناً. تحدث لي معي على الهاتف هذا الصباح وانتهزت الفرصة كي أؤكد له أهمية عدم إبداء الشعور بالظفر كثيراً على هزيمة التحالف والتركيز على تحسين علاقته مع كوالا لامبور. فقد ارتكب الكثير من الأخطاء في هذا الصدد في الماضي ويعود إليه القيام بجهد كبير لبناء علاقة جديدة».

لعب ثلاثة رجال دوراً حاسماً في الصراع المكشوف من أجل هزيمة الشيوعيين. كان راجا الأول. فروحه النضالية لم تفتر أبداً. فبعد أن صعّد «الباريسان» هجماتهم علينا في منتصف عام 1961، أي عندما بدا كل شيء مظلماً، وكنا في قمة اليأس، كان راجا يزأر كالأسد. كانوا يصورون أن حزبنا قد

تأدية القسم كرئيس للوزراء أمام يوسف بن عشق في 1963م

باع الشعب، وقد تصدى لهم راجا بقوة. فاستخدم كل مهاراته الأدبية، وصلابته وعزز الروح المعنوية لدى كل فرد. كان مقتنعاً أننا كنا على صواب، وأن علينا أن نناضل، وأننا سنربح.

وكان الشخص الثاني بانغ بون ـ هادئ وناعم الحديث، موثوق ويُعتمد عليه، مصيب في تقديراته لمن يوالون قيادات الحزب وفروعه. حافظ على الموالين لنا بصلابة بحيث كان لدينا أعضاء من ذوي الثقافة الصينية أصبحوا يشكلون جوهر تنظيم للانتخابات. إلى جانب الزعماء الأصلاء، هذا ما مكّن الحزب من مجابهة مؤيدي «الباريسان» عندما انشق الحزب.

على أن أهم لاعب خفي لدي كان كينغ سوي، بذهنه الصافي وقلمه الحاد. ساعدني في اختيار التكتيكات التي هزت الشيوعيين. بحيث فقد كنا نجابههم في كل خطوة ذكية يتخذونها بخطوة مماثلة. طوال هذا الصراع والإحدى وعشرين سنة التالية حتى تقاعد عن منصبه «نائباً» لرئيس الوزراء عام 1984، كان صديقي الموثوق، الحاذق دوماً والذي يقلّب الاقتراح في ذهنه من أجل أن يساعدني على إعادة صياغته. كان مساعدي الذكي المقيم والمناضل الصلب. كان هناك عدة رجال شجعان آخرين، ولكن هؤلاء الثلاثة كانوا الأبرز.

33. كونفرونتاسي

كانت انتخابات 1963 بمثابة حد فاصل للشيوعيين. فبعد إعلان النتائج مباشرة، اختفى اثنان من مرشحي «الباريسان» ـ تشان سون وينغ سكرتيري البرلماني السابق وونغ سون. فونغ لا بد أنهما توقعا أن يعتقلا إذا ما خسر «الباريسان». ولكننا قررنا أن نوجه أنظارنا الآن وجهة أخرى. فقد قررنا أن نجعل من بعض الشخصيات التي تكاتفت مع الشيوعيين، ممن اعتقدوا أن ثروتهم ووقوفهم إلى جانب الجماعة الناطقة بالصينية، يعطيهم الحصانة. وكان على رأس هذه القائمة تان لارك سي، الذي كان الرئيس الفخري لغرفة التجارة الصينية ومؤسس «جامعة نانيانغ». كنت أود التعاون معه عندما كان لدى الحكومة قوة سياسية. أما الآن لم نعد نحتاج إلى التساهل معه بدعمه للخط الشيوعي في الصحافة، مستغلاً مركزه في عالم الأعمال كدرع واقية.

وفي اليوم التالي للانتخابات شرعنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء جنسيته التي اكتسبها بالتسجيل وأصدر مكتبي بياناً بذلك:

> «قررت الحكومة أن لا أحد مهما كانت ثروته ومركزه وموقفه يمكن أن يكون أداة للشيوعيين ويعرض سلام سنغافورة ورخاءها للخطر علانية وبشكل مكشوف في هذه الانتخابات عن طريق توقيع بيانات أملاها هؤلاء الشيوعيون مثل مرشحي باريسان سوسياليس والتي تدين الحكومة، ويستخدم كغطاء ما يسمى حماية اللغة والثقافة والتربية الصينية غطاءً له».

مثل هذا الإجراء لم نكن فكر به من قبل. كنا نخشى إبعاد الناطقين بالصينية حتى لا تستغل الصحافة ذلك، وتعتبره إجراء معادياً لرجال الأعمال، الذين كانوا يؤيدون الثقافة الصينية. والآن جاء الحين للتعامل معه حيث لم يعد لديه أنصار

في الحزب أو الصحافة لإنقاذه. فقد استطعنا تحييده سياسياً، وعندما طُلب منه التعليق في اليوم التالي لم يكن لديه ما يقوله. لقد قامر وخسر. ولن يستعيد أبداً ما كان يتمتع به من امتياز.

بعد أيام قليلة، وفي لقاء غداء في ساحة فوليرتون أوضحت الطريق إلى ما بعد الانتخاب وبعد الاندماج: «أعطي «بلين» أسبوعين. إذا كان هنا فهل له أن يخرج. لم يعد الأمن في يدي بعد الآن». أضفت بأنه الآن أصبح تحت إشراف الحكومة المركزية، وسأجعل هويته معروفة لإسماعيل. من خلال استجواب الشيوعيين الذين فروا إلى جزر رياد المجاورة ثم عادوا، اكتشف الفرع الخاص بعد سنوات أن بلين قد غادر سنغافورة بعد الاستفتاء مباشرة. وبقي في جزر رياد الأندونيسية، حيث كان من هناك يوجه أتباعه في سنغافورة ممن ينشطون سراً. ولم أكن مبالغاً حين حذرت أن النضال ضد الحزب الشيوعي المالاوي لم ينته، وأنهم سوف يستمرون في قتال أعدائهم بوسائل سليمة أو غير سليمة، وسيكون من الصعب التعامل معهم. لم يتغير شيء ـ باستثناء شيء واحد وهو أنني لم أعد مسؤولاً عن الشرطة.

تجلى ذلك واضحاً عندما قام الفرع الخاص في اليوم التالي، تحت إمرة «الاتحاد»، باعتقال 20 طالباً من جامعة نانيانغ. قاتل ثلاثة منهم بدون نجاح في الانتخابات باعتبارهم مرشحين للباريسان. إذ قام الطلاب بأعمال الشغب وهاجمت مجموعة محتشدة منهم موكب الحراسة الذي ينقل السجناء إلى الخارج. كانت تنتظر خارج البوابات سيارتان لشرطة مكافحة الشغب. وأمرت الشرطة عبر مكبرات الصوت المتظاهرين بالتفرق. وعندما لم يفعلوا ذلك تحركت مفرزة مكافحة الشغب، وراح الطلاب يرشقونها بالحجارة وأصابوا السائقين.

لم يتعلموا بعد أن الفرع الخاص بات يتلقى أوامره من حكومة جديدة في كوالا لامبور، تقوم على عدم وجود حظر في تعامل الأكثرية المالاوية مع الطلاب الصينيين. كما اتجهت بضعة آلاف من نقابات SATU الكبرى بعقد اجتماعات

في حرم الجامعة تحملهم الباصات والشاحنات التي بلغ عددها مئة حافلة. إنهم ما يزالون يعتقدون أن الحشود الجماهيرية الكبيرة تخيف الحكومة. وقام أعضاء من اتحاد عمال القاعدة البحرية بإضراب تحت قيادة مؤيدي سيدني وودهول المعتقل الآن، بالإضافة إلى 500 من جامعة نانيانغ. وفي اليوم التالي قام عمال شركات الباصات وعمال بعض الشركات مع عمال نقابات SATU بالدعوة إلى إضراب عام يمتد يومين.

اتهمني د.لي سيو تشو بأنني أستخدم الشيوعيين ثانية كشبح كي أحول الأنظار عن مسائل راهنة بدلاً من التوجه إليها. ولكن العالم قد تغير. فقد أُطلق سراح وودهول وبوتشيري من السجن في 28 تشرين الثاني وأعلنا أنهما سيبتعدان عن النقابات والسياسة. وصرح وودهول: «أظهرت التجربة لي أن النشاط الشيوعي قد شوه الأمور أمام غير الشيوعيين». أما بوتشيري فقد أعلن «أنه لم يعد له علاقة بالشيوعية التي بات يعارضها الآن». وكان كلاهما من اليساريين الذين يفتخرون بأنهما ماركسيان. لم يكونا شيوعيين، ولم يُقبلا في الحزب الشيوعي. كانا يفتقران إلى الصمود الكافي ويمكن أن يكونا خطراً على أية خلية ينتسبان إليها. كانا هواة سياسة يستمتعان بالمحيط المختلط الذي يتصدرانه.

وجاء العنف من جهة أخرى أيضاً. فبعد عدة أيام من الانتخابات قام مخرب أندونيسي بتفجير قنبلتين في غضون 72 ساعة في الشاطئ الشرقي قرب «كاتونغ بارك». فقد باتت المواجهة الآن أمراً واقعاً. ولكن كان هناك تطور آخر ينذر بالشر قد بدأ. فبعد يوم من الانتخابات أعلن «التونكو» عن صدمته لأن الملاويين في سنغافورة والذين كانوا يؤيدون دوماً «المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو» (UMNO) قد صوتوا لحزب العمل الشعبي PAP ـ. وقال: «أعتقد بوجود قلة من الخونة الذين أحدثوا مثل هذا الانقلاب في مشاعر الناس، وتخلوا عن المنظمة الوطنية لصالح حزب PAP». وقال: «في المستقبل سوف ألعب دوراً مهماً في الانتخابات». ومضى يقول: إن السيطرة على سنغافورة ليست في يد السيد

لي أو حزبه بعد اليوم، بل في يد الحكومة المركزية في كوالا لامبور. وشارك التونكو في هذه الحملة سيد جعفر البار الذي حاول أن يؤكد أن المالاويين قد ضُللوا بالتصويت لنا وأنهم سيعودون إلى حلبتنا.

لم ألق بالاً إلى هذه الأمور في البداية. ظننت أنها إرهاصات ما بعد الانتخابات. لم أكن أفهم آنذاك الفوارق الدقيقة في حديث مالايو، وقد احتجت إلى تسعة أشهر أخرى حتى أدركت المضامين الحقيقية. كنت أعرف أن هذه كانت مقدمة لحملة أكثر مرارة من الكراهية،ستصل إلى قمتها في أعمال الشغب التي قام بها المالاويون الصينيون، وقلت مخاطباً الجماهير في حشد تجمع في ساحة فولتيرتون: أن الوقت سيشفي مشاعر الاستياء. كان علي أن أقول بعض الأشياء الصعبة قبل وبعد الانتخابات، ولكن مهمتي الآن أن أعيد بناء العلاقات الطيبة والثقة المتبادلة مع كوالا لامبور. كنت واثقاً أن سنغافورة ستشرع بنشاط صناعي وستكون المحور المنتج لماليزيا. ووعد بأن الحكومة سوف تتعاون مع الوسط على أساس عادل ومتساو، وليس كعلاقة الخادم بالسيد.

كنت ما أزال أتحدث عن المنظمة القومية للمالاويين المتحدين (UMNO) وحزبنا في صراعهما مع عدونا المشترك، الحزب الشيوعي المالاوي مع جبهة متحدة من مؤيديهم وسوكارنو الزعيم الأندونيسي الذي كان خاضعاً للنفوذ الشيوعي. لم أكن أعرف أن مساعدي «التونكو» مثل البار يفكرون بطريقة مختلفة. تركوا البريطانيين يحمونهم من الأندونيسيين. كان الأهم بالنسبة إليهم التعامل مع العدو الداخلي ـ حزبنا ـ الذي إذا لم يوقف عند حده فسيشرع بالفوز على المالاويين في مالايا نفسها.

تحدثت في سيتي هول في 29 أيلول وقلت: «نحن نفهم أنه في العقدين القادمين لا بد أن يكون رئيس الوزراء في ماليزيا مالاوياً. فهناك 43% من المالاويين من سكان البلاد و41% من الصينيين، و10% من الهنود و6% من الآخرين. لا نريد أن نمسك بزمام السلطة في كولا لامبور. بل نريد أن نتعاون

ونعمل من أجل المصلحة المشتركة لماليزيا». وأشرت إلى زعيمي الحزب الشيوعي المالاوي كوه كاي بوه وتان سيوسين بطريقة سلبية ولكن التونكو لم يوافق على هذا. في اليوم التالي رددت بقولي: إنه على الرغم من أن الحزب الشيوعي يمثل الجماعة الصينية، وهم لم ينصرفوا عن مصالحهم القومية، ولكن قدرتهم على الجمع بين الاثنين قد ساهمت كثيراً تجاه نجاح «التحالف» في الانتخابات. فلا بد أن تجتمع المنظمة الوطنية لاتحاد المالايو (UMNO) والحزب الشيوعي MIC معاً. كان يقول: إنه لا يرغب في التخلي عن شركائه في التحالف. ولم أفهم إلا مؤخراً أنه إذا أراد حزبنا أن ينضم إلى التحالف بوصفه شريكاً في ائتلاف، فينبغي عليه أن يوافق على دور MCA ويجمع الصينيين حوله للتعاون من أجل المصلحة العامة «للمنظمة» (UMNO) وبرنامجها الذي يدعو أساساً إلى مساعدة الملاويين.

أما تلخيص تقويم جيوفري لهذه التوجهات السياسية في «الاتحاد» الجديد فنجده في تقريره في تشرين الأول 1963 المرفوع إلى دونكان سانديز:

«ولكن موقف التحالف على المدى الطويل ليس غير قابل للاهتزاز بالتأكيد. فقد أظهر السيد لي كيوان يو في انتخابات سنغافورة الأخيرة أنه قادر على توحيد غير الشيوعيين في سنغافورة، بمن في ذلك المالاويين في جبهة مشتركة على حساب التحالف. (ولكن) كثيراً من نجاحه ينبغي أن يعزى إلى أدائه المدافع عن مصالح سنغافورة ضد مالايا. ولذا فإنه من غير المتوقع أن يجذب إليه كثيراً من الثقة في مكان آخر من الاتحاد. من جهة ثانية، إذا أصبح ذيل الشكاوى ضد السياسات المتطرفة لـ (UMNO) طويلاً جداً، أو إذا ضعُف الجناح الصيني في التحالف لسبب أو لآخر أكثر من ذلك فيمكن عندئذٍ أن تتطور معارضة فئوية خطيرة قرها ساحل مالايا الغربي. وإذا ما تصاعد ذلك فإن المالاويين لن يحال بينهم، وفقاً لأحكام الدستور،و بين حماية موقفهم، حتى لو كان الثمن استبدال ديمقراطيتهم المضنية نسبياً والمعتدلة بنوع من الديمقراطية الموجهة بشدة».

كان جيوفري توري ذا بصيرة. فقد تنبأ بدرجة أو بأخرى بما حدث عام 1965 عندما جمع ميثاق التضامن الماليزي أحزاب المعارضة معاً.

في بداية شهر تشرين الأول سافرت أنا وتشو إلى مرتفعات كاميرون في إجازة لمدة أسبوعين. فهواء الجبال والعزلة النسبية تساعداننى على التفكير في بوضعنا في ظل إدارة الحكم الجديد. وقد كنت ألعب على مدى أسبوعين الغولف وحدي غالباً. كنت أفكر في المشكلات التي ينبغي أن نعالجها الآن. فنحن نواجه خطراً من إندونيسية، ولكننا استطعنا احتواء الشيوعيين في الوقت الحاضر. فقد كانوا يشعرون بالخيبة وبهشاشة موقفهم، كما كانوا يعلمون أن كوالا لامبور على وشك أن تسحقهم.

كان علينا أيضاً أن نهيئ حكومة مركزية تستطيع القيام بمصالح مالايو. وهذا ما يمكن أن يتحقق إذا ما أعطانا الصينيون والهنود الآخرون ما يكفي من الفسحة. ومع هذا، فعندما التقيت بالتونكو في كوالا لامبور منذ خمسة أيام خلت وجدته في حالة نفسية مريحة، وبدا حل بعض المسائل ممكناً بمودة، رغم كل ما كان قد جرى. فقد تحدث عن إغلاق «بنك الصين» ومصرف نيغارا إندونيسية (البنك الوطني الأندونيسي) في سنغافورة، وأضاف بأنه لم يتخذ أي قرار نهائي بعد ويريد أن يناقش الموضوع مرة أخرى. كنت على وشك إعلام الصحافة أنه وعد بالسماح لهما بالبقاء مفتوحين لأنهما لا يداران من قبل مديرين حكوميين رفيعي المستوى من الصين أو إندونيسية.

وبعد عودتي إلى سنغافورة في 14 تشرين الأول. قابلت فيليب مور وقلت له: إنني اقترحت تعيين مالاوياً بوصفه واحداً من عضوي مجلس الشيوخ في الحكومة الاتحادية. سُر التونكو بذلك واقترح رئيس «المنظمة الوطنية الاتحادية» (UMNO) في سنغافورة، أحمد حاج طاف. وافقته على ذلك. أما الشيخ الآخر فكان من المقرر أن يُعين كوتيك كين.

كان التونكو يريد أيضاً أن نغلق لجنتنا التجارية في جاكارتا، ورغم أنني لم أكن متحمساً لذلك، فقد استدعينا مفوضنا وتركنا موظفاً برتبة صغيرة هناك. وكان مور يخشى أن تكون هناك مباحثات سرية ما بيننا وبين الأندونيسيين في سنغافورة لإيجاد سبيل لرفع الحظر الذي كانوا قد أعلنوا عنه. فأكدت له ما سارت عليه الأمور مع إسماعيل. كما تم تسوية الأمور الأمنية ما بين كوالا لامبور وسنغافورة على نحو جيد. وكان إسماعيل قد اتصل بي ليخبرني عن الاعتقال المخطط له لزعماء اتحاد (SATU) وطلب مني أن أؤكد له أن هذا الإجراء يحظى بموافقة سنغافورة. وأعطيته تأكيداً بذلك.

كانت فترة هدوء خادع. فالجمعية التشريعية قد أقسمت في 22 تشرين الأول، وكان مشروع القانون الأول الذي أُجيز هو انتخابات المجلس النيابي في كولا لامبور. ورشحنا 12 من أعضاء حزبنا وثلاثة من أعضاء الباريسان. وفيما كنت أتجه إلى الجلسة الافتتاحية في 3 تشرين الثاني، وصفت دور حزبنا في المجلس البرلماني الاتحادي على أنه صديق «مستقل» يمثل معارضة موالية، وليس مثل «الباريسان» أو «الجبهة الاشتراكية المالاوية» اللتين كانتا مخربتين وغير وفيتين. وفي كوالا لامبور اتفقت مع التونكو أن نستقبل زيارة رسمية من قبل يانغ دي ـ بيرتوان اغونغ، ملك ماليزيا، وعندما جاء كان موضع ترحيب بالغ، وكان «التونكو» مشجعاً للطقوس الملكية.

لم أكن سعيداً جداً أثناء وجودي في العاصمة الاتحادية. بينما كان التونكو مشغولاً جداً بحيث لا يستطيع أن يجري أية مناقشة فعالة معي حول علاقتنا. وفي غضون ذلك كان ثمة خلاف متجدد في تقرير يتضمن هجوماً مبطناً ضدي من قبل «البار». نشرت الصحافة المالاوية مقالاً لأليكس جوزيه يصورني على أنني زعيم لأربعة ملايين صيني في ماليزيا. وكان هذا إساءة لي. كما وصف رزاق حزبنا على أنه حزب مستقل، صديق ولكنه نقّاد ـ كيف يمكن أن نعمل معاً؟

في إجابتي على اعتراض رزاق على فكرتي تجاه استقلالية حزبنا،طلبت من «التونكو» أن يحدد أين ينبغي أن يجلس أعضاء حزبنا في «المجلس». فاقترح أن يجلس 12 من أعضاء حزبنا في جناح الحكومة ويجلس بعضهم الآخر في مقاعد المعارضة. كنا في وضع ملتبس. وعند عودتي إلى سنغافورة أخبرت مور أن علاقتنا مع «التونكو» و«UMNO» ينبغي أن تُسوّى بطريقة أو بأخرى في غضون سنتين أو ثلاثة من الانتخابات الاتحادية القادمة. وعلى التونكو أن يقرر الابتعاد عن MCA وأن يعمل مع حزبنا، أو يحارب حزبنا من أجل السيطرة على مدن ماليزيا.

ما كنا لننسى شؤون الأرياف. في 21 كانون الأول (ديسمبر) تحدثت لأول مرة في «مجلس النواب» خلال مناقشة الميزانية. انتقدت مشروع الميزانية لتقصيرها في استيعاب أوسع لمشكلات الاتحاد. كانت ميزانية للأعمال والمشروعات الكبيرة التي تنفذ في المدن ولكنها لا تفيد من لا يملكون شيئاً خارجها. أكدت على ضرورة توفير الرخاء للمناطق الريفية حيث تتجمع غالبية المالاويين من الفلاحين. لم يكن قادة المعارضة في المالايو قد تحدثوا بهذه الطريقة حول هذه الشؤون من قبل، لقد حملنا تفكيراً طوباوياً وجئنا لتنفيذه تجاه مشكلات ماليزيا واعتقدنا أن هذا هو الحل.

بعث مور بتقرير إلى لندن يفيد أن كينغ سوي الذي كان يشك سابقاً في آفاقنا في مالايا، قد بات مقتنعاً الآن أنه في غضون سنة أو ما يقارب ذلك سوف يكتسح حزبنا «الجبهة الاشتراكية» وMCA. وبعد أن أصبحت سنغافورة جزءاً من ماليزيا أصبحت تقارير مور تُرسل عبر المفوض السامي البريطاني الجديد في كوالا لامبور، الكونت هيد، الذي حل محل جيوفري توري. كان لأنطوني هيد رؤية مختلفة كلياً عن رؤية سلفه. كان سياسياً مخضرماً. ولما كان طالباً في «ساندهير ست» فقد منح وسام الصليب العسكري في الحرب العالمية الثانية، وكان رائداً عندما دخل «مجلس العموم» عام 1945. ثم أصبح وزيراً للدفاع في حكومة

فيليب مور (إلى اليسار) وأنطوني هيد في «قاعة عدن»، مقر إقامة نائب المستشار البريطاني، سنغافورة 1964.

أنطوني إيدن في فترة غزو السويس، وقد استقال حين أخفق الغزو. رُفع إلى رتبة كونت في «مجلس اللوردات» وكانت زوجته دوروثي شخصية عظيمة مهتمة بشؤون السياسة. أما هيد فقد كان مفوضاً رفيعاً في نيجيريا لمدة ثلاث سنوات،وكانت آنذاك مغرمة جداً بطيور إفريقية. أحببت كليهما ونشأت بيننا صداقة مستمرة. وكنت كلما أزور كوالا لامبور أتناول طعام الغداء مع أنطوني وزوجته الغريبة الأطوار.

كان الكونت أنطوني هيد متفهماً لتقلبات الناس والشعوب، ويفكر بالأمور من خلال ذلك. ولما كان البريطانيون يقفون بحزم ضد غزوات سوكارنو المتوقفة الآن في بورنيو فقد حذرني من أن البريطانيين والماليزيين ينبغي أن يديرا الأمور بحيث إذا انتهى كل هذا فسنكون قادرين على التعايش بسلام مع الأندونيسيين، وأننا إذا ما مرّغنا أنوفهم فإن العلاقات المستقبلية ستكون أكثر صعوبة. استطاع البريطانيون أن يحدوا من النزاع وأن يجعلوا المصالحة التالية أيسر: فعندما أُزيح سوكارنو من السلطة عام 1965، بعث الجنرال سوهارتو، الحاكم الفعلي آنذاك، مبعوثين إلى كوالا لامبور وسنغافورة لبناء علاقة وإعادة بناء الثقة في إندونيسية. كان هيد حكيماً عندما قال: إنه من الأفضل أن تتعلم من أخطاء الآخرين. كما كان يفهم أيضاً التونكو والبنية التراتبية الهرمية لمجتمع المالايو. كان الأمر مختلفاً هنا عما شاهده في شمال نيجيريا.

كان من دواعي الحظ السعيد بالنسبة لي أن يقرر رئيس الوزراء البريطاني أن يرسل سياسياً رفيع المستوى من المؤسسة إلى كوالا لامبور بدلاً من الدبلوماسي المحترف مثل توري. فتاريخ سنغافورة وماليزيا سيختلف عندئذ تماماً. كان لديه تجربة متنوعة لاسيما تلك التي اكتسبها في نيجيريا. فكان يعرف تماماً صعوبة التطور من حكم استعماري إلى حكم ذاتي وتكوّن الأمة. وفي السنتين اللتين مرتا قبل شهر آب من عام 1965 كنت على تماس مستمر معه. وكانت تقديراته

وتقاريره إلى لندن تختلف كثيراً عن نتيجة الصراع ما بين التونكو والمتطرفين حوله من جهة، وزملائي وأنا من جهة أخرى. كان المتطرفون يضغطون بأن يحكم الملاويون ماليزيا. أما نحن في سنغافورة ـ لاسيما أولئك الذين ولدوا في الملايو أو من كانوا شديدي الارتباط بها من أمثال تشين تشي وبانغ بون وراجا ـ فقد كنا مصممين على إقامة ماليزيا متعددة الأعراق. فذلك ما كان صلب المسألة.

كان لدى هيد شعور طيب تجاه إفريقية وتجاه الزعماء الأفارقة في «الكومونولث». وكان يعتقد أن زيارة لهم من جانب بعثة من الوزراء من الولايات الماليزية الجديدة ستكسب عواطفهم في المحافل الدولية كالأمم المتحدة. وقد ضحك عالياً عندما قلت: إن «التونكو» يعتقد أن الأفارقة بطيئون في فهمهم، ذلك أنه قابل كثيراً من الأفارقة ممن هم أذكى من "التونكو"،وقلة منهم كانوا الأوائل في أوكسفورد. شعر أنني كنت شخصاً دؤوباً فعالاً مستعداً لفعل شيء ما ضد هجوم سوكارنو العدائي المسيء. فاقترح أن يرسلني «التونكو» إلى إفريقية كي أكسب تأييدهم، الأمر الذي سيكون مفيداً على الصعيد النفسي في الوقت الذي يمسك فيه البريطانيون الجبهة العسكرية. كما رأى أن هذا من شأنه أن يجعلني معروفاً على نحو أفضل على الصعيد الدولي، مما يعني أنه إذا ساءت الأمور وأراد «التونكو» أن يتخلص مني فسيكون عليه أن يدفع ثمناً باهظاً.

طرحت الفكرة على «التونكو» ولدهشتي وافق على الفور. بعد أن اتخذت المجابهة طابعاً كئيباً. وقد ساعد على ذلك الانفجار الأول للإثارة وربما الحماسة التي حفزت قيام مظاهرات خارج السفارة الأندونيسية في كوالا لامبور. طاف «التونكو» في البلاد وألقى خطباً لإثارة النزعة القومية الملاوية،حيث كانت ماليزيا مفهوماً جديداً. ولكنني عرفت من الأحاديث الخاصة معه أنه كان خائفاً من أن تؤثر خطب سوكارنو الطنانة في الملاويين الماليزيين، ولا سيما المهاجرين الجدد، أي الجيل الأول أو الثاني من أحفاد أهالي سومطرة وجافا.

كان لدي إيمان كامل بمقدرة البريطانيين، ولم أكن أعِي أن معارضتهم الفعالة «للمجابهة» لا يمكن أن تستمر إذا ما اتخذت الحكومة الأمريكية خطاً معاكساً. ولم أعط اهتماماً كبيراً لما ذكرته تقارير الصحافة من أن ممثل الولايات المتحدة في احتفالات ماليزيا في 17 أيلول في كولا لامبور، قال: إن أمريكا محايدة ولن تنحاز إلى أي طرف في الصراع. ولكن الوثائق الدبلوماسية في المحفوظات البريطانية وفي تلك الفترة تكشف عن اهتمام كبير تجاه الموقف المتناقض للأمريكيين. وكان تقويم الولايات المتحدة العبء. وكانوا يخشون أيضاً من أن مناكفة بريطانيا لسوكارنو، قد تضعف حكومة غير شيوعية في جاكارتا، وبالتالي تحول إندونيسيا نحو الشيوعيين، الذين سيشكلون تهديداً للقواعد الأمريكية في الفيلبين. كان لا بد أن ينشط البريطانيون كثيراً كي يوقفوا على الأقل بعض أشكال المساعدة الاقتصادية لإندونيسيا وإيقاف امدادات الأسلحة الحديثة من شركة لوكهيد وقطع الغيار منها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1963. ومن أجل إظهار تضامنهم الكامل أعلن البريطانيون في شهر كانون الأول أن قوات أستراليا ونيوزيلانده سوف تنضم إليهم في الدفاع عن ماليزيا ضد أي عمليات غزو عسكرية إندونيسية متصاعدة.

توقف التونكو بإلحاح من البريطانيين عن التذبذب في مواقفه حيال إندونيسيا في تلك الأثناء. وأعلن سوكارنو في خطاب له يوم 3 كانون الأول (ديسمبر) أن بعثة التحقق الأولى، التابعة للأمم المتحدة في «بورنيو الشمالية» لم تعمل وفقاً للإجراءات الديمقراطية. ووعد بأن يرحب بماليزيا إذا ما أظهرت بعثة تحقق أخرى أن شعبها يريد أن يكون جزءاً من «الاتحاد». وجاء تصريح ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية الماليزية ليقلب العرض، ولكنه كان من الواضح أن «التونكو» نفسه هو الذي رفض. وبعد بضعة أيام انفجرت قنبلة كبيرة في «مقاطعة سنيت»، وهي ضاحية تسكنها الطبقة المتوسطة، ودمرت سيارة وقتلت رجلين. كانت تلك أولى خسائر «المجابهة» في سنغافورة، وكنا مستعدين لمزيد من الاضطرابات.

في 18 كانون الأول كشف التونكو مؤامرة إندونيسية لتفجير محطة «باسير بانجانغ» الكهربائية، التي تؤمن المياه ما بين الجزيرة وجوهور،والمؤسسات الحيوية الأخرى. وفي الوقت نفسه كشفت النقاب عن الملحق البحري الإندونيسي كان يدرب مخربين من سنغافورة، وأن الإندونيسيين قد اتخذوا إجراءات فعالة لاستيراد الأسلحة.

obeikandl.com